



كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
College of Sharia and Islamic Studies  
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

**Journal of College of Sharia & Islamic Studies**

نصف سنوية – علمية محكمة

**Academic Refereed – Semi-Annual**

ISSN 2305-5545

المجلد 35- العدد 2 - 1439هـ / 2018 م

Vol. 35- No.2, 2018 A / 1439 H

تطوير منظومة العلوم القرآنية

علم زلة القارئ نموذجا

أ.د. عمر حمدان

أستاذ التفسير وعلوم القرآن

جامعة توبنغن-المانيا

**On the Evolution and Systematisation of Qur'ānic  
Sciences**

**As Exemplified by the Discipline of *zallat al-qāri*'**

By: Prof. Dr. Omar Hamdan

Centre for Islamic Theology,  
University of Tubingen, Germany  
Email: zzzzainal@googlemail.com

<https://doi.org/10.29117/jcsis.2018.0186>

**ملخص:**

يتتبع هذا البحث نشأة علم قرآني جديد ومراحل تطوره، هو علم زلة القارئ الذي كان وليد الإشكالات والصعوبات والعثرات التي تعترى المصلي إماماً أو مأموماً أثناء قراءته القرآن الكريم والأذكار المعهودة في الصلاة ووقوعه في الزلل على اختلاف أشكاله وصوره لفظاً ومعنى، ويعرف بموضوعاته اللغوية والصوتية ومسائله الفقهية وقضاياها العقدية ذات الصلة والعلاقة بزلة القارئ، ويبيّن ما يترتب على ذلك من تبعات وآثار، يجب التنبه إليها والاحتراز منها غرض حفظ القرآن وحرمة والحفاظ على التناسب الشكلي والمعنوي للنص القرآني وتواتره لفظاً ومعنى، أي نظم القرآن الذي هو من وجوه إعجاز القرآن العظيم من جهة، وهدف المحافظة على صحة الصلاة وصلاحها وعدم فسادها أداءً وتأديّةً من جهة أخرى .

**الكلمات المفتاحية:** زلة القارئ، علوم القرآن، قراءة القرآن والأذكار في الصلاة، المذاهب الفقهية، نظم القرآن/إعجاز القرآن.

### **Abstract:**

This study traces the emergence and development of a Qur'ānic science called *zallat al-qari* (mistakes made by the reciter of the Qur'ān). This discipline emerged as a response to the various challenges and difficulties that Muslims faced while reciting the Quran and other ritual remembrances and supplications in the prayer, both as Imams and as followers. These issues vary greatly based on their form and nature, and can relate to both the meaning and the articulation. The study also delves into the linguistic, phonetic, legal and theological matters that relate to this science, as well as the impacts that these errors may have. The importance of this science lies in two areas: its pivotal role in preserving the Quran from distortion in its script and meaning, as well as its role in maintaining the validity of the prayer.

**Keywords:** *zallat al-qari*, Qur'ānic Sciences, the Qur'ān and other liturgical texts in prayer, the schools of Islamic law, The coherence of the Quran, The inimitability of the Quran

## المقدمة:

من خلال ما ألفه علماء المسلمين على اختلاف الأزمان والأعصار من تصانيف في المباحث الكلية المتعلقة بالقرآن الكريم التي عُرفت لاحقاً بمصطلح (علوم القرآن) يلاحظ بقوة وكثافة تطوّر حركة التأليف فيها واتساع دائرتها بتطوير مزيد من الأنواع والفنون فيها. وكان الهدف منها هدفين: (1) تلاوة القرآن وقراءته على الوجه الذي ينبغي له من الصحة وحسن الأداء؛ وهذا متعلّق بالعلوم القرائية، أعني الأدوات، كعلم التجويد وعلم العدد وعلم الوقف وعلم القراءات أصولاً وفرشاً (2) فهم القرآن بتفسير معانيه وشرح أحكامه وبيان مقاصده.

إن أشهر التواليف في هذا المجال كالتالي: (فهم القرآن) (ط) للمحاسبي (ت243هـ)، (التنبية على فضل علوم القرآن) للنيسابوري (ت406هـ)، (فنون الأفتان في عيون علوم القرآن) (ط) لابن الجوزي (ت597هـ)، (جمال القراء وكمال الإقراء) للسخاوي (ت643هـ)، (المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز) (ط) لأبي شامة المقدسي (ت665هـ)، (البرهان في علوم القرآن) للزركشي (ت794هـ)، (مواقع العلوم من مواقع النجوم) (ط) للبُلقيني (ت824هـ)، (الإتقان في علوم القرآن) (ط) للسيوطي (ت911هـ)، (الزيادة والإحسان في علوم القرآن) (ط) لابن عقيلة المكّي (ت1150هـ)، لكن أوّل ما أُلّف في بعض علومه، خاصّة تلك المتعلقة بالعلوم القرائية، هو كتاب القراءات وكتاب العدد<sup>(1)</sup> اللذان صدّرا عن مشروع المصاحف الثاني الذي أُنْعقد بواسطة بين عامي 84-85هـ بمبادرة الحاجّ بن يوسف الثقفني (ت95هـ)، والي العراقين وقتها، وبدعمٍ وتبريكٍ من الخليفة الأمويّ عبد الملك بن مروان (ت86هـ) وبإشراف الإمام الحسن البصريّ (ت110هـ) الذي

(1) عمر يوسف عبد الغني حمدان: مشروع المصاحف الثاني في العصر الأمويّ، مجلّة البحوث والدراسات القرآنية، السنة الثانية، العدد الرابع، ص: 89-91 [تأليف كتاب في القراءات]، ص: 91-92 [تأليف كتاب في العدد].

رَأْسَ لِحِائَةِ الْمُخْتَصَّةِ مَعَ لَفِيْفٍ مِّنَ الْحِفْظَةِ وَالْقِرَاءَةِ وَالكَتَبَةِ<sup>(1)</sup>.

أما أبرزها وأوسعها مادّةً، فتلاثة كتب: البرهان للزركشيّ والإتقان للسيوطيّ والزيادة والإحسان لابن عقيلة المكيّ؛ فالبرهان الذي هو أوسعها حتّى نهاية القرن الثامن للهجرة قد ضمّته صاحبه سبعةً وأربعين نوعاً من أنواع علوم القرآن، ثمّ الإتقان الذي ضمّته صاحبه ثمانين نوعاً من العلوم القرآنيّة<sup>(2)</sup>، فأضاف بذلك على صاحب البرهان إضافةً جسيمةً كبيرةً مع زيادات<sup>(3)</sup> وتحريرات<sup>(4)</sup>، حيث المتفق بينهما 39 نوعاً عند الزركشيّ، يقابلها 54 نوعاً عند السيوطي<sup>(5)</sup>. ثمّ جاء ابن عقيلة المكيّ، فجعل كتابه (الزيادة والإحسان) جامعاً مستفيضاً للعلوم القرآنيّة مع إضافات وأستدراكات، فضمّنه 154 نوعاً، أولها في معرفة المكيّ والمدنيّ وآخرها علم آداب ختم القرآن، فزاد فيه ما فات السابقين وأستدرك عليهم ما أستحقّ أستداركه؛ فكانت مساهمته نقلةً نوعيّةً في تاريخ حركة التأليف في منظومة علوم القرآن، أضخم من تلك التي كانت من قبل السيوطي في وقته.

تأتي مساهمتي المتواضعة هنا لتتحدّث عن علم قرآنيّ جديد وتعرّف به وتقدّمه لجمهور القرآن وأهله، هو علم (زلة القارئ) الذي لم يكن مضمّناً في منظومة العلوم القرآنيّة المعهودة والمتعارف عليها عند السابقين بأستثناء ابن عقيلة (ت1150هـ) الذي أدرجه في أنواعها

(1) حمدان، مشروع المصاحف الثاني في العصر الأمويّ، ص: 63-116.

(2) حازم سعيد حيدر، علوم القرآن بين البرهان والإتقان، (المدينة المنورة: مكتبة دار الزمان، 1420/[1999])، ص: 649، 7.

(3) من المباحث والمسائل، قد بلغت 150 بالإجمال، وكذلك من المصادر، فزاد على الزركشيّ 218 مصدرًا. يُنظر حيدر، علوم العلوم، ص: 649.

(4) هي بالإجمال 17 تحريراً. يُراجع حيدر، علوم العلوم، ص: 649.

(5) حيدر، علوم القرآن، ص: 119.

بعنوان «الرابع والتسعون: علم أحكام المصلّي، إذا أخطأ في القراءة»<sup>(1)</sup>، لكنّه لم يفعل شيئًا بحقّ هذا النوع من تعريفٍ وتقديمٍ سوى نَقْلِ فَصْلِ (زلّة القارئ) مِنْ (فتاوى قاضيخان) (ط) كاملاً وحرّفًا بحرف، كما قال في بداية كلامه عنه: «وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا النَّوعَ الْحَافِظُ السِّيَوطِيُّ فِي الْإِتْقَانِ. وَقَدْ رَأَيْتُ فِي فَتَاوَى رَئِيسِ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ قَاضِي خَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلًّا مُطَوَّلًا، يُنَاسِبُ هَذَا النَّوعَ، فَأُورِدْتَهُ بِرَقْمَتِهِ. قَالَ فِي فَتَاوَى قَاضِيخَانَ» إلخ<sup>(2)</sup>.

### مبنى البحث:

يتكوّن من أربعة أبواب محوريّة؛ فالباب الأوّل (زلّة القارئ) على ثلاثة مباحث: تعريف الزلّة لغةً وأصطلاحًا، أسباب الزلّل، أوجه الزلّل ومواضعه.

يليه الباب الثاني عن المسائل الفقهيّة المتعلّقة بزلّة القارئ، وذلك في ثلاثة مباحث: فساد الصلاة وعدمه، التسايح والتحاميد والأذكار، شروط الإمامة.

ثمّ الباب الثالث عن المسائل العقديّة المتعلّقة بزلّة القارئ.

يتبعه الباب الرابع عن حركة التأليف في موضوع زلّة القارئ؛ وهو عبارة عن أربعة فصول: الفتاوى الحنفيّة، كتب الفقه على المذهب الحنفيّ، المصنّفات المفردة في موضوع زلّة القارئ، جهود علماء القرآن وأصحاب المذاهب الفقهيّة الأخرى.

ثمّ الخاتمة التي تلخّص أهمّ نتائج هذا البحث مع تقديم بعض التوصيات الموجهة إلى جمهور المشتغلين بعلوم القرآن والعاملين في مجال الفقه الإسلاميّ.

(1) محمد بن أحمد بن سعيد الشهير بأبن عقيلة المكيّ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، تحقيق محمّد عثمان، (بيروت: دار الكتب العلميّة، [1430/ 2009]، ط 1، ج: 1، ص: 23.

(2) ابن عقيلة المكيّ، الزيادة والإحسان، ج: 2، ص: 131-150 [النوع الرابع والتسعون: علم أحكام المصلّي، إذا أخطأ في القراءة]. يلاحظ في مطبوع النصّ المقتبس أعلاه أنّ شهرة صاحب هذه الفتاوى مكتوبةً على وجه (قاضي خان) مفصلاً وعلى وجه (قاضيخان) موصولاً. كلاهما صحيح، معمول به؛ فليُعلّم!

## الباب الأول: زلّة القارئ

### المبحث الأول: تعريف الزلّة لغةً وأصطلاحاً

إنّ فِعْلَ (زَلَّ، يَزِلُّ) هو فعلٌ مضعفٌ، جذره (ز ل ل). قال الخليل بن أحمد (ت170هـ): «زَلَّ السَّهْمُ عَنِ الدَّرْعِ زَلِيلاً، والإنسانُ عَنِ الصَّخْرَةِ زَلَّ زَلِيلاً؛ فإذا زَلَّتْ قَدَمُهُ، قِيلَ: زَلَّ زَلًّا وَزُلُولًا. وَإِذَا زَلَّ فِي مَقَالٍ أَوْ نَحْوِهِ، قِيلَ: زَلَّ زَلَّةً وَزَلَّالًا»<sup>(1)</sup>، نحو «زَلَّ الرَّجُلُ زَلَّةً قَبِيحَةً، إِذَا وَقَعَ فِي أَمْرٍ مَكْرُوهٍ أَوْ أَخْطَأَ خَطَأً فَاحْشًا. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ زَلَّةِ الْعَالَمِ»<sup>(2)</sup>.

يُلاحَظُ أنّ اللغة العربيّة تستخدم مصادر مختلفة لهذه الكلمة باختلاف السياق؛ فإذا كان عن الكلام المَقُول، فله مصدران: (زَلَّةً) و (زَلَلٌ) بمعنى الوقوع في الخطأ، وفعلُهُما (زَلَّ)، إذا أخطأ، كما قال تَعَلَّب (ت291هـ) عن ابن الأَعْرَابِيِّ (ت231هـ)<sup>(3)</sup>. كذلك قال النَّصْرُ بنُ شُمَيْلٍ (ت203هـ): «الزَّلَلُ مِثْلُ الزَّلَّةِ فِي الخَطَأِ»<sup>(4)</sup>.

أما المصدر (زَلَّةً)، فهو اسم المَرَّةِ من الثلاثيِّ على وزن فَعْلَةٍ، يدلُّ على وُقُوعِ الحدث مرَّةً واحدةً<sup>(5)</sup>، مُفْرَدٌ يُجْمَعُ على زَلَّاتٍ، أي على جمع المؤنث السالم، بمعنى أخطاء. أما الزَّلَلُ<sup>(6)</sup>، فمن المصادر التي لا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ، كما هو حال المصادر عموماً، إلا إذا حُوِّلَتْ إلى أسماء، فلها التثنية والجمع، نحو أسماء المَرَّةِ والهيئة والمكان.

(1) الخليل بن أحمد، كتاب العين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001/1421)، ط1، ص: 393.

(2) محمّد بن الحسن بن دريد، كتاب جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، [1407/1987])، ج: 1، ص: 130 [ز ل ل].

(3) محمّد بن أحمد بن الأزهر الشهير بأبي منصور الأزهرّي، تهذيب اللغة، ج: 13، ص: 115.

(4) أبو منصور الأزهرّي، تهذيب اللغة، ج: 13، ص: 114.

(5) ابن دريد: كتاب جمهرة اللغة، ج: 2، ص: 827.

(6) ابن دريد: كتاب جمهرة اللغة، ج: 2، ص: 1008 [ز ل ل].

بهذا المفهوم يندرج الاستخدام الاصطلاحي للفظة (الزلة) المقرونة بالقارئ على الإضافة، مُضَافٌ ومُضَافٌ إليه، أي زلة القارئ بمعنى خطأ القارئ، إذا أخطأ في قراءته القرآن، فلم يأت بما قرأه على الوجه الصحيح والصواب، كما قال ابن فارس (ت395هـ): «الزلة الخطأ، لأنَّ الْمُحْطَى زَلَّ عَن نَّهْجِ الصَّوَابِ»<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: أسباب الزلل

قد يكون السبب تعيّر لفظ القارئ المصلي عن الوضع الأصلي لعجز عن النطق أو لخطأ جرى على لسانه أو سهو في قراءة أو ذكر.<sup>(2)</sup>

أما العجز عن النطق، فحاصل عند أصحاب العيوب لعجزهم عن النطق ببعض الحروف، كالتمتام والألغ والفأفاء. وقد تحدّث عنهم وعن صفاتهم الخلقية أبو الليث الزبلي في «الفصل الخامس في مخارج الحروف وأسمائها والعجز باللكنة واللثغة والتلاوة بالقراءة الشاذة»<sup>(3)</sup>. لذلك أبتدأه ببيان مخارج الحروف وصفاتها لمعرفة أتفاق المخارج وقربها ومعرفة جواز إبدال الحروف بعضها عن البعض، كما فعل ذلك من قبله كثير من الفقهاء، كالمرغيناني (ت616هـ)<sup>(4)</sup> والأندريتي (ت786هـ)<sup>(5)</sup>.

(1) أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (بيروت)، دار الفكر، 1979/1399، ج: 3، ص: 4.

(2) يُقَابَلُ مُحَمَّدٌ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الشهير بأبن أمير حاج، حلبة المجلي وبغية المهدي في شرح منية المصلي وغنية المبتدي، تحقيق أحمد بن محمد الغلابي الحنفي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2015/1436)، ط1، ج: 1، ص: 473.

(3) محمّد بن محمّد بن العارف الزبلي، زلة القارئ، دراسة وتحقيق عمر يوسف عبد الغني حمدان، (عمّان، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، 2018/1439)، ص: 146.

(4) محمود بن أحمد بن عبد العزيز المرغيناني، المحیط البرهاني في الفقه النعماني، تحقيق عبد الكريم سامي الجندي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004/1424)، ج: 1، ص: 317-318.

(5) عالم بن العلاء الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، تحقيق سجاد حسين، (كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، 1990/1411)، ج: 1، ص: 462-464.

أما الخطأ الجاري على لسانه أو السهو، فهو متباين متغاير، كوقوع الحن في الإعراب أو إبدال حرف بحرف أو زيادة حرف أو نقصان حرف أو تقديم حرف على حرف أو حذف ما هو مظهر وإظهار ما هو محذوف أو إبدال كلمة بكلمة أو زيادة كلمة أو نقصان كلمة أو وقف في غير محله أو ابتداء في غير محله أو وصل في غير محله.

### المبحث الثالث: أوجه الزلل ومواضعه

يمكن إجمالها كالتالي:

- اللحن: وقوعه في الإعراب، أو آخر الكلم، كذلك حصول تغيير في حركات الكلم
- الإبدال: إبدال حرف بحرف أو كلمة بكلمة أو بعض آية ببعض آية أو آية بآية
- الزيادة: زيادة حرف أو كلمة
- الحذف: حذف حرف أو كلمة
- التكرار: تكرار حرف أو كلمة
- التقديم والتأخير: تقديم كلمة على كلمة وعكس ذلك
- الوقف والابتداء والوصل: وقف في غير موضعه وأبتداء في غير موضعه ووصل في غير موضعه.

هذه تشكّل مُجْمَلِ المباحثِ المعالجة في موضوع زلّة القارئ؛ وهي ذات صلة وعلاقة بالعلوم القرائيّة وعلوم العربيّة. أما العلوم القرائيّة، فنحو:

- علم رسم المصحف وهجائه، نحو أوجه التصحيف والتحريف المحتملة الوقوع: الحذف/النقصان، الزيادة/الإضافة، التقديم والتأخير، الإبدال/التبديل، التكرار على غير البدل. يندرج في ذلك القراءة بغير ما في المصحف الذي وحد عليه الأمة أمير المؤمنين عثمان بن عفان، رضي الله عنه، كمصحف عبد الله بن مسعود أو مصحف أبي بن كعب، رضي

الله عنهما. لقد تطرّق إلى هذه المسألة لخطورتها غالباً من عالج موضوع القارئ وألّف فيه من أصحاب الفتاوى، كالأندريتي<sup>(1)</sup>، ومن أصحاب كتب الفقه، كالجرجانيّ في (مسائل الكتب في القراءات) من كتابه (خزانة الأكمل في فروع الفقه الحنفيّ)<sup>(2)</sup>، ومن أصحاب الكتب المفردة في هذا الموضوع، كالزيليّ في مبحث التلاوة بالقراءة الشاذّة، آخر مباحث الفصل الخامس من كتابه (زلة القارئ)<sup>(3)</sup>.

- علم القراءات، نحو ترك المدّ والتشديد في موضعهما والإتيان بهما في غير موضعهما<sup>(4)</sup>، ترك الإدغام والإتيان به<sup>(5)</sup>، الإمالة في غير موضعها<sup>(6)</sup>، القراءة بالتغيّي والألحان<sup>(7)</sup>.
- علم الوقف والابتداء أو علم القطع والائتناف، كالوقف والوصل والابتداء في غير موضعها<sup>(8)</sup>.

أما علوم العربيّة، فمنها علم الأصوات الذي يعالج مسألة مخارج الحروف وسلامة

(1) يُقَابِل الأندريتيّ، الفتاوى التاتارخانيّة، ج: 1، ص: 483-484 [الفصل الثالث]. كذلك الفتاوى الهندية، ص: 81.

(2) يُقَابِل الجرجانيّ، خزانة الأكمل، ج: 4، ص: 657-659.

(3) الزيليّ، زلة القارئ، ص: 151-152.

(4) يُقَابِل الأندريتيّ، الفتاوى التاتارخانيّة، ج: 1، ص: 492-493 [الفصل التاسع]، الفتاوى الهندية، ج: 1، ص: 81.

(5) يُقَابِل الأندريتيّ، الفتاوى التاتارخانيّة، ج: 1، ص: 496 [الفصل الحادي عشر]، الفتاوى الهندية، ج: 1، ص: 81.

(6) يُقَابِل المرغبانيّ، المحيط البرهانيّ، ج: 1، ص: 333، الأندريتيّ، الفتاوى التاتارخانيّة، ج: 1، ص: 496-497 [الفصل الثاني عشر]، الفتاوى الهندية، ج: 1، ص: 81.

(7) يُقَابِل المرغبانيّ، المحيط البرهانيّ، ج: 1، ص: 335-336 [الفصل السادس عشر في التغيّي والألحان]، الأندريتيّ، الفتاوى التاتارخانيّة، ج: 1، ص: 500 [الفصل السادس عشر في التغيّي بالقرآن والألحان]، الفتاوى الهندية، ج: 1، ص: 82.

(8) يُقَابِل الأندريتيّ، الفتاوى التاتارخانيّة، ج: 1، ص: 489-492 [الفصل الثامن]، الفتاوى الهندية، ج: 1، ص: 81.

نطقها<sup>(1)</sup>؛ وهو المبني عليه علم التجويد. كذلك علم النحو، كالوقوع في اللحن في الإعراب<sup>(2)</sup>، وعلم الصرف، مثل إقحام التأنيث في موضع لا يليق به، كإدخالها في أسماء الله، تعالى<sup>(3)</sup>، أو ذكر المخاطبة بطريق الغائبة أو بالعكس<sup>(4)</sup>.

## الباب الثاني: المسائل الفقهية المتعلقة بزلة القارئ

### المبحث الأول: فساد الصلاة وعدمه

يمكن حصرها في مسألتين اثنتين: الأولى فساد الصلاة بزلل يبلغ حدّ إفسادها، ممّا يوجب إعادتها، والثانية عكس الأولى، أي عدم بلوغ الزلل حدّ الإفساد، ممّا لا يوجب إعادتها. أمّا بلوغ هذا الحدّ أو عدمه، ففيه اختلاف بين الفقهاء الأحناف، حيث يظهر بوضوح بين المتقدمين منهم، أمثال أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي (ت 150هـ) وصاحبه محمد بن الحسن الشيباني (ت 189هـ) وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم البغدادي (ت 182هـ)، والمتأخرين، أمثال محمد بن مقاتل الرازي (ت 248هـ) ومحمد بن سلام البلخي (ت 305هـ) وأبي بكر بن سعيد البلخي (ت 328هـ) ومحمد بن عبد الله الهندوايي (ت 392هـ) ومحمد بن الفضل الكماري البخاري (ت 381هـ) والزاهد إسماعيل بن الحسين البخاري (ت 402هـ) وشمس الأئمة عبد العزيز بن محمد الحلوايي (ت 448هـ)، وذلك لمعايير ضبطها وأعتبرات اعتمدها في أقوالهم وفتاويهم، كالتالي:

- درجة اختلال المعنى أو تغييره (أقصاها تغييره تغييرًا فاحشًا، تفسد به الصلاة)

- 
- (1) يُقَابَل الأندريّ، الفتاوى التاتارخانيّة، ج: 1، ص: 462-464 [بيان مخارج الحروف].  
(2) يُقَابَل الأندريّ، الفتاوى التاتارخانيّة، ج: 1، ص: 493-495 [الفصل العاشر]، الفتاوى الهنديّة، ج: 1، ص: 81.  
(3) يُقَابَل الأندريّ، الفتاوى التاتارخانيّة، ج: 1، ص: 499-500 [الفصل الخامس عشر]، الفتاوى الهنديّة، ج: 1، ص: 82.  
(4) يُنظَر الزيلي، زلة القارئ، ص: 122.

- مراعاة اللفظ (للمخرج الواحد أو لقرب المخرج) والمعنى (قرب المعنى أو التقارب في المعنى)؛ فلا عبرة لتعذر الفصل بين الحرفين ولا قرب المخرج في قول محمد بن سلمة (ت278هـ) (1).

- عدم اعتبار الخطأ في الإعراب وكذا ترك التشديد والمد في قول أكثر المتأخرين (2)، «إذ يدخل فيه تخفيف المشدّد وعكسه وقصر الممدود وعكسه وفكّ الإدغام وعكسه» (3)، كما سيأتي ذكره في اعتبار عموم البلوى. جاء في خزنة الأكمل: «أختلف المتأخرون من أصحابنا في الخطأ من جهة الإعراب؛ فقال أكثرهم لا تفسد صلاته؛ وهو قول أبي نصر بن سلام وأبي بكر بن سعيد وأبي جعفر الهنداوي وإسماعيل الزاهد؛ فعلى مذهب أبي يوسف لا يُوجبُ الخطأُ فسَادَ الصَّلَاةِ» (4).

من الأمثلة على ذلك: «نحو قوله، تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [35:33] إلى آخر الآية، قرأها بنصبِ التاءِ في المواضع (5)، سواءً قرأها سهواً أو عمداً. وكذلك قوله: ﴿مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَلْبَاتٍ تَزَبَّتْ﴾ [5:66] بنصبِ التاءِ (6)، وفي قوله: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾ [2:49] بخفضِ التاءِ (7)، لا تفسد الصلاة. قال أبو يوسف: ليس كلُّ لحنٍ في القرآن يُفسدُ الصلاةَ. وكذا روى الكرخي ومحمد بن سلمة وجماعة. قال أبو حفص الهنداوي: سألتُ أبا بكرٍ الأعمشَ عمَّن قرأ ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ (وَالْمَلِكُ)﴾ [18:3] بنصبِ الهاءِ من ﴿الْمَلِكُ﴾، لم يتعمد الكُفْرَ. قال: جازت

(1) الأندريسي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 468.

(2) الزيلي، زلة القارئ، ص: 102، 104-105.

(3) الطهطاوي، زلة القارئ، ص: 90 [= حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، ص: 339].

(4) خزنة الأكمل، ج: 4، ص: 650.

(5) يعني (والمسلمات) إلخ.

(6) هكذا (مُسْلِمَاتًا مُّؤْمِنَاتًا قَلْبَاتًا تَزَبَّتًا تَائِبَاتًا).

(7) أي (أصواتكم).

صَلَاتُهُ. وَلَيْسَ فِي نَصْبِهِ مَا يُوجِبُ الْكُفْرَ. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَدْرِي الْإِعْرَابَ؛ وَهَذَا مِمَّا أُبْتَلِيَ بِهِ النَّاسُ»<sup>(1)</sup>.

«وَإِنَّ غَيْرَ، كَنَصَبِ هَمَزَةِ الْعُلَمَاءِ وَضَمِّ هَاءِ الْجَلَالَةِ مِنْ قَوْلِهِ، تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾»<sup>(2)</sup> [28:35]، تَفْسُدُ عَلَى قَوْلِ الْمُتَقَدِّمِينَ. وَاخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ، فَقَالَ ابْنُ الْفُضْلِ وَابْنُ مُقَاتِلٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَالْحُلَوَائِيُّ وَابْنُ سَلَامٍ وَإِسْمَاعِيلُ الرَّاهِدِيُّ: لَا تَفْسُدُ؛ وَقَوْلُ هُؤُلَاءِ أَوْسَعُ»<sup>(3)</sup>.

- أعتبار الأحوط عند المتقدمين، نحو أن يُفتَى في حق الفقهاء ومن يعرف الفقه بقول أبي مُطِيعِ الْبَلْخِيِّ (ت199هـ) بإعادة الصلاة.<sup>(4)</sup>
- أعتبار الأوسع عند المتأخرين، نحو أن يُفتَى في حق العوام بقول محمد بن سلمة بالجواز، جواز الصلاة، اختياراً للاحتياط في موضعه وللرخصة في موضعها.<sup>(5)</sup>
- العبرة باتفاق المعنى في قول أبي حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن.<sup>(6)</sup>
- العبرة بوجوه المثل في القرآن عند أبي يوسف.<sup>(7)</sup>
- العبرة بما لا يمكن الاحتراز أو التحرز منه.<sup>(8)</sup>
- العبرة بما لا يطاوعه اللسان عند أصحاب العيوب في النطق كالألثغ.<sup>(9)</sup>

(1) المجراني، خزنة الأكمل، ج: 4، ص: 651.

(2) النصّ القرآنيّ بالقراءة المتواترة: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾.

(3) الطهطاوي، زلّة القارئ، ص: 96.

(4) الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 470.

(5) الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 470، الطهطاوي، زلّة القارئ، ص: 96.

(6) الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 468، 479، الزيلي، زلّة القارئ، ص: 107.

(7) الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 468، 479، الزيلي، زلّة القارئ، ص: 107.

(8) الزيلي، زلّة القارئ، ص: 100.

(9) الزيلي، زلّة القارئ، ص: 149، 151.

- عموم البلوى أو بلوى العامة: «نقل أبو القاسم الصقار البخاري أنّ الصلاة، إذا جازت من وجوه وفسدت من وجه، يُحكّم بالفساد احتياطاً إلا في باب القراءة، لأنّ للناس عُمومَ البلوى» (1). جاء «في الظهيرية: قال بعضهم: لا تفسد الصلاة بتشديد المخفّف ولا بتخفيف المشدّد ولا بمدّ المقصور ولا بقصر الممدود ولا بجمز المألّف ولا بتلبيح المهموز ولا بإدغام المظهر ولا بإظهار المدغم ولا بتسكين المتحرّك ولا بتحريك الساكن ولا بإبدال حركةٍ بحركةٍ لعموم البلوى» (2).

بعض الأمثلة على تخفيف المشدّد:

(1) «أما تخفيف المشدّد، كما لو قرأ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [5:1] أو ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [2:1] بالتخفيف، فقال الملتحرون: لا تفسد مطلقاً من غير استثناءٍ على المختار، لأنّ ترك المدّ والتشديد بمنزلة الخطأ في الإعراب، كما في قاضي خان؛ وهو الأصحّ، كما في المضمّرات. وكذا نصّ في الذخيرة على أنّه الأصحّ، كما في ابن أمير حاج. وحكمّ تشديد المخفّف كحكم عكسه في الخلاف والتفصيل. وكذا إظهار المدغم وعكسه؛ فالكلّ نوعٌ واحدٌ، كما في الحلبي» (3).

بعض الأمثلة على الخطأ في إبدال حركةٍ بحركةٍ:

(1) «نحو أن يقرأ: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾ [2:49]، ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ﴾ [56:20] يفتح التاء، لم تفسد» (4).

نظيره «إذا لحن في الإعراب لحنًا لا يُعبرُ المعنى بأنّ قرأ: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾ [2:49]

(1) الفتاوى الهندية، ج: 1، ص: 82. يُقابل الزليبي، زلة القارئ، ص: 107.

(2) الأندريسي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 493. كذلك النسفي، زلة القارئ، ص: 78 [هناك «لعموم البلوى ولبقاء ظاهر النظم»].

(3) الطهطاوي، زلة القارئ، ص: 92.

(4) النسفي، زلة القارئ، ص: 82.

برفع التاء، لا تفسد صلاته بالإجماع»<sup>(1)</sup>.

(2) «لَوْ قَرَأَ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ (إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ)﴾ [124:2] بَرَفَعَ الْمِيمِ وَنَصَبِ الْبَاءِ، تَفْسُدُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ. وَعِنْدَ الْبَعْضِ لَا تَفْسُدُ، لِأَنَّ الْإِتِّبَالَءَ هَاهُنَا بِمَعْنَى السُّؤَالِ، فَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ الْمَعْنَى»<sup>(2)</sup>.

نظيره «أَوْ قَرَأَ: ﴿وَعَصَىٰ (ءَادَمَ رَبَّهُ)﴾ [121:20] بَنَصَبِ (ءَادَمَ) وَرَفَعَ (رَبَّهُ) أَوْ قَرَأَ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ (إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ)﴾ [124:2] بَرَفَعَ (إِبْرَاهِيمَ) وَنَصَبِ (رَبَّهُ) [...]، ففي هذا الوجه قال بعض المشايخ: لا تفسد صلاته. وهكذا روي عن بعض أصحابنا، رحمهم الله؛ وهو الأشبه. وفي الخلاصة: وبه يُفتَى وفي الخاتمة: والإعادة أحوط. وفي النصاب: وعن أبي حنيفة ومحمد، رحمهما الله، فيمن قرأ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ (إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ)﴾ [124:2]: الصحيح أنه تفسد صلاته»<sup>(3)</sup>.

مثيله «عن أبي حنيفة، رحمه الله، أيضاً فيمن قرأ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ (إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ)﴾ [124:2] بَرَفَعَ (إِبْرَاهِيمَ) وَنَصَبِ (رَبَّهُ) أَنَّهُ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ»<sup>(4)</sup>.

(3) «لَوْ قَرَأَ: ﴿الْمُنذِرِينَ﴾ بِكَسْرِ الدَّالِ الْمَفْتُوحَةِ أَوْ بَفَتْحِ الدَّالِ الْمَكْسُورَةِ، فَسَدَتْ، لِأَنَّ ﴿الْمُنذِرِينَ﴾ [194:26] بِالْكَسْرِ الرَّسُلُ و﴿الْمُنذِرِينَ﴾ [73:10] بِالْفَتْحِ الْكُفَّارُ. وَقِيلَ: لَا تَفْسُدُ، لِأَنَّ لَوْ وُصِفَ الرَّسُلُ بِالْفَتْحِ، جَازَ، فَإِنَّ الْكُفَّارَ كَانُوا يُخَوَّفُونَهِمْ بِالْقَتْلِ وَنَحْوِهِ، فَكَانَ الْكُفَّارُ فَاعِلِينَ بِهَذَا الْفِعْلِ وَالرَّسُلُ مَفْعُولِينَ. وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ﴾

(1) الفتاوى الهندية، ج: 1، ص: 81.

(2) النسفي، زلة القارئ، ص: 82.

(3) الأندريتي، الفتاوى التاتارخاتية، ج: 1، ص: 494.

(4) الأندريتي، الفتاوى التاتارخاتية، ج: 1، ص: 495.

(المنذرين) ﴿[73:10] بِكْسِرِ الدَّالِ: لَا تَفْسُدْ، لِأَنَّ كُلَّ قَوْمٍ لَهُمْ عَاقِبَةٌ حَسَنَةٌ أَوْ سَيِّئَةٌ﴾<sup>(1)</sup>.

وقد أخذت أعدار مشروعة بعين الاعتبار والحسبان، كأنقطاع النفس أو التنحج المدفوع في الصلاة أو النسيان أو الجري على اللسان<sup>(2)</sup> أو عدم قدرة القارئ على تمييز الخطأ عن الصواب.

هنا يجب التنبيه على أن الفقهاء والقراء قد يختلفون في الاعتبارات؛ فالتأخرون من فقهاء الأحناف لا يعتبرون الخطأ في الإعراب، فهو لا يفسد مطلقاً وإن كان ممّا أعتقده كفرًا، إذ لا يمكن الاحتراز منه<sup>(3)</sup>، «لأنّ أكثر الناس لا يميّزون بين وجوه الإعراب، وفي اختيار الصواب في الإعراب إيقاع الناس في الحرج، وهو مرفوع شرعاً»<sup>(4)</sup>.

نظيره مسألة الوقوف ومسألة التقديم والتأخير. جاء في خزنة الأكمل: «ليس في القرآن موضع، إذا وقف عليه خطأ أو سهواً، تفسد صلاته، وإن قطع النظم»<sup>(5)</sup>. كذلك «في فتاوى الحجّة: الأصل أنّ حفظ الوقوف ومعرفة ذلك من باب الفضيلة ولا يتعلّق به قطع الصلاة، أينما وقف لا تفسد صلاته، وكذلك التقديم والتأخير في جميع القرآن، حتّى لو قرأ ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [1:60] ووقف ثم قال: ﴿أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾. هذا الوقف فيه غير مستحسن، ولكن لا يقطع الصلاة. وهذا مذهب الفقهاء. فأما مذهب القراء، فهم يزعمون أنّ عدداً من الوقف في القرآن بمواضع معيّنة. لو وقف غيرها، يقطع الصلاة. وسمعت أنّهم يكفرون به صاحبها، ولكن الكفر إنّما يكون بالقصد وسوء الاعتقاد؛ فالذي يقف

(1) النسفي، زلة القارئ، ص: 83.

(2) الزيلي، زلة القارئ، ص: 125، 128، 145.

(3) يُنظر الزيلي، زلة القارئ، ص: 100.

(4) الطهطاوي، زلة القارئ، ص: 90-91 [= حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، ص: 339].

(5) الجرجاني، خزنة الأكمل، ج: 4، ص: 666. كذلك ابن أمير حاج، حلبة المجلي، ج: 1، ص: 488.

للتنفُسِ والضرورة لا يكونُ لِلْكَفْرِ فِيهِ مَدْخُلٌ ولا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ»<sup>(1)</sup>. «من ذلك» وَقَالَتْ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ: «وَقَالَتْ الْيَهُودُ» ثُمَّ قَالَ: «عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ»، قَالَ الْفَرَّاءُ: يَقْطَعُ صَلَاتَهُ، وَعِنْدَ الْفُقَهَاءِ لَا تَفْسُدُ»<sup>(2)</sup>. قَالَ الطَّهْطَاطِيُّ (ت 1231 هـ) فِي مَسْأَلَةِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهِمَا: «فَإِنْ لَمْ يَتَّعَيَّرْ بِهِ الْمَعْنَى، لَا تَفْسُدُ بِالْإِجْمَاعِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ. وَإِنْ تَغَيَّرَ بِهِ الْمَعْنَى، فَفِيهِ اخْتِلَافٌ، وَالْفَتْوَى عَلَى عَدَمِ الْفَسَادِ بِكُلِّ حَالٍ؛ وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ عُلَمَائِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ، لِأَنَّ فِي مُرَاعَاةِ الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ إِيقَاعَ النَّاسِ فِي الْحَرْجِ، لَا سِيَّمَا الْعَوَامِّ، وَالْحَرْجُ مَرْفُوعٌ، كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ وَالسَّرَاحِيَّةِ وَالنَّصَابِ»<sup>(3)</sup>. وَفِيهِ أَيْضًا: لَوْ تَرَكَ الْوَقْفَ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، لَا تَفْسُدُ صَلَواتُهُ عِنْدَنَا»<sup>(4)</sup>.

أما التقديم والتأخير، فمن الأمثلة عليه:

(1) «نَحْوُ أَنْ يَقْرَأَ: ﴿الرَّحِيمِ الرَّحْمَنِ﴾ [1:1] أَوْ يَقْرَأَ: ﴿هُمْ فِيهَا (شَهِيْقٌ وَرَفِيْرٌ)﴾ [106:11]. وَهَذَا لَا يُفْسِدُ، لِأَنَّ الْمَعْنَى لَمْ يَتَّعَيَّرْ»<sup>(5)</sup>.

مثيله «أَنْ يُقَدِّمَ كَلِمَةً عَلَى كَلِمَةٍ وَلَا يُعَيَّرُ الْمَعْنَى بِأَنْ يَقْرَأَ: ﴿هُمْ فِيهَا (شَهِيْقٌ وَرَفِيْرٌ)﴾ [106:11] أَوْ يَقْرَأَ: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا (عِنَبًا وَحَبًّا)﴾ [27:80-28]، لَا تَفْسُدُ

(1) الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص 490.

(2) يُقَابِلُ الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص 490.

(3) الذخيرة هي ذخيرة الفتاوى أو الذخيرة البرهانية لبرهان الدين المرغيناني (616-551 هـ)، السراجية هي الفتاوى السراجية لسراج الدين عثمان بن علي بن محمد الأوشي الفرغاني (ت 575 هـ)، النصاب هو نصاب الفقيه (أو الفقهاء) لافتخار الدين طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري (542-482 هـ).

(4) الطهطاوي، زلة القارئ، ص: 93. نظيره ابن أمير جاج، حلبة المجلي، ج: 1، ص: 488 «صَحَّ غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ صَاحِبُ الذَّخِيرَةِ، عَلَى أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى عَدَمِ الْفَسَادِ بِكُلِّ حَالٍ، لِأَنَّ فِي مُرَاعَاةِ الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ وَالْإِبْتِدَاءِ إِيقَاعَ النَّاسِ فِي الْحَرْجِ، مُحْصُوصًا فِي حَقِّ الْعَوَامِّ، وَالْحَرْجُ مَدْفُوعٌ شَرْعًا».

(5) النسفي، زلة القارئ، ص: 61.

صَلَاتُهُ» (1).

(2) «وَإِنْ تَعَيَّرَ بِهِ الْمَعْنَى، نَحْوُ أَنْ يَقْرَأَ: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي (جَحِيمٍ) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي (نَعِيمٍ)﴾ [13:82-14]. وَهَذَا قَدْ أُحْتَلِفَ فِيهِ. ذَكَرَ الْقَاضِي الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَلْعَمِيُّ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الرَّسْتُغْفِينِيِّ أَنَّهُ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُقَاتِلِ الرَّازِيِّ أَنَّهُ لَا تَفْسُدُ. وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ هُؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ» (2).

أما إقامة كلمة مقام كلمة، فمن الأمثلة عليها:

(1) «فَإِنْ كَانَتْ فِي الْقُرْآنِ وَمَمْ يَتَعَيَّرُ بِهَا الْمَعْنَى، نَحْوُ أَنْ يَقْرَأَ مَكَانَ

﴿الرَّحْمَنِ﴾ [1:1]: (الْكَرِيمِ)، لَمْ تَفْسُدْ بِالِاتِّفَاقِ» (3).

(2) «وَإِنْ تَعَيَّرَ بِهَا الْمَعْنَى، نَحْوُ أَنْ يَقْرَأَ: ﴿إِنَّا كُنَّا (غَافِلِينَ)﴾ [104:21] مَكَانَ قَوْلِهِ: ﴿فُلَجِلِينَ﴾، لَمْ تَفْسُدْ عِنْدَ بَعْضِهِمْ لِلضَّرُورَةِ» (4).

(3) «وَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّرَ بِهِ الْمَعْنَى، نَحْوُ أَنْ يَقْرَأَ: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي (بَسَاتِينَ) وَعُيُونٍ﴾ [45:15] مَكَانَ ﴿جَنَّتٍ﴾، فَسَدَتْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا هَهُمَا» (i)، أَي لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدَ.

(4) «وَإِنْ قَرَأَ: ﴿لَنْتَخِذَنَّ عَلَيْهِمْ (مَنْكَدًا)﴾ [21:18] مَكَانَ ﴿مَسْجِدًا﴾ أَوْ قَرَأَ: ﴿(سِرَاءً) بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [17:32] مَكَانَ ﴿جَزَاءً﴾، لَمْ تَفْسُدْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، رَحْمَةُ اللَّهِ،

(1) الأندريتي، الفتاوى التاتراخانية، ج: 1، ص: 488. كذلك الفتاوى الهندية، ج: 1، ص: 80 «إِنْ قَدَّمَ كَلِمَةً عَلَى كَلِمَةٍ أَوْ أَحْرَ، إِنْ لَمْ يَتَعَيَّرِ الْمَعْنَى، لَا تَفْسُدُ، نَحْوُ إِنْ قَرَأَ: ﴿لَهُمْ فِيهَا زُفَيْرٌ وَشَهِيْقٌ﴾ [106:11] وَقَدَّمَ الشَّهِيقَ، هَكَذَا فِي الْخِلَاصَةِ».

(2) النسفي، زلة القارى، ص: 62.

(3) النسفي، زلة القارى، ص: 64.

(4) النسفي، زلة القارى، ص: 65.

وَوَحْدَهُ»<sup>(1)</sup>.

رغم شدة هذه المراعاة، مراعاة أحوال المصلين، عند الفقهاء الأحناف على العموم لم يتركوا الأمور دون تنبيهات وتوصيات، بل طالبوا صاحب الزلل أن يجتهد ويصرف عمره في تصحيح الخطأ ولا يسعه أن يترك جهده في باقي عمره<sup>(2)</sup>.

### المبحث الثاني: التسايح والتحاميد والأذكار

إنّ الكلام كلّهُ هنا يدور حول زلّة القارئ في قراءة القرآن الكريم في الصلاة، وعلى ذلك تُسلط الأضواء، لكنّ ثمة مجال آخر يُحظَى بمباحثة لدى الفقهاء، هو زلّة القارئ في قراءة التسايح والتحاميد والأذكار في الصلاة أيضاً<sup>(3)</sup>، نحو ما يقوله المصلي عند افتتاح الصلاة أو بعد قراءة الفاتحة أو في الركوع وبعده أو في التشهد أو في الصلاة الإبراهيمية أو في القنوت. لقد تطرّق أبو الليث الزبليّ إليه في الفصل الثاني من كتابه (زلّة القارئ). من الأمثلة المشار إليها في مباحث موضوع زلّة القارئ ما يلي:

في تكبيرة الإحرام: (الله أكبر) مكان (الله) أو (الله أكبر) بمدّ همزة (أكبر) أو (الله أكبر) بتشديد الراء أو (الله أكبر) بإشباع الباء ألفاً مكان (أكبر).<sup>(4)</sup> «قال زين المشايخ: لو قرأ (أكبر) مشدداً، لا تفسد؛ وهو لغة بعض العرب في الوقف. يقول في جعفر: جعفر. وعن فخر المشايخ مثله»<sup>(5)</sup>.

في دعاء الاستفتاح، إذا قال: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ)، فوقف على النون بسكتة طويلة ثمّ

(1) النسفي، زلّة القارئ، ص: 65.

(2) يُقابل الأندلسي، الفتاوى التارخائية، ج: 1، ص: 446، الزبلي، زلّة القارئ، ص: 149.

(3) الزبلي، زلّة القارئ، ص: 117-118، 151.

(4) الجرجاني، خزنة الأكمّل، ج: 1، ص: 647.

(5) ابن طولون، الطرائى على زلّة القارئ، ص: 57.

وصل الكاف باللام أو (تَعَالَ جَدُّكَ) بحذف الياء<sup>(1)</sup>.

إذا قال بعد قراءة الفاتحة: (آمِن) أو (آمِن) أو (آمِن) أو (آمِن) مكان (آمِن)، فيها اختلاف؛<sup>(2)</sup> فمثلاً لو «قال (آمِن) بالمد والتشديد؛ فقد قيل: تفسدُ صلاتُهُ؛ وقيل: لا تفسد على قول أبي يوسف؛ وقيل: لا تفسدُ على قولهما أيضاً. وعليه الفتوى؛ وهو الأصح»<sup>(3)</sup>. «ولو قال (آمِن) بالمد وحذف الياء، لا تفسد صلاتُهُ على قول أبي يوسف. ولو قرأ (آمِن) بترك المد وحذف الياء، ينبغي أن تفسد»<sup>(4)</sup>.

في الركوع: «في الظهيريّة: ولو سبّح في ركوعه (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) مكان (الْعَظِيمِ)، لا تفسدُ صلاتُهُ»<sup>(5)</sup>. «سئل زينُ المشايخ البقاليّ عمّن قال في ركوعه: (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظُومِ)؟ قال: لا تفسد. وقيل له: ولو قال (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ)؟ قال: لا تفسد»<sup>(6)</sup>.

لو قال بعد الركوع: «رَجُلٌ [...] قال (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) بالهاء. إذا كان يجهد آناء الليل والنهار في تصحيحه ولا يقدر عليه، فصلاتُهُ جائزة؛ وإن ترك جهده في بعض عمره، لا يسعه أن يترك في باقي عمره. وإن ترك، فصلاتُهُ فاسدة»<sup>(7)</sup>. «عن ابن مقاتل: لو قال: (لِمَلِّ حَمْدَهُ) في الرفع من الركوع، أرجو أن يجوز. وهذا حسن؛ فقد ذكر في شرح الحلواني أنّ من الصحابة مَنْ رَوَاهُ عن النبي، ﷺ، أنّه إذا رفع رأسَهُ من الركوع، قال: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَلِّ

(1) الزيلعي، زلة القارئ، ص: 137.

(2) المرغيناني، المحيط البرهاني، ج: 1، ص: 331، الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 493.

(3) الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 493.

(4) الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 493.

(5) الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 476.

(6) الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 471. كذلك المصدر السابق، ج: 1، ص: 476. يُقَابَلُ الزيلعي، زلة

القارئ، ص: 118 «لو قال: (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظُومِ) مكان (الْعَظِيمِ)، لا تفسد».

(7) الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 466.

حَمَدَهُ) باللام؛ وهي لغةٌ بعض العرب» (1).

أمّا الأمثلة على التشهد والصلاة الإبراهيمية والقنوت، فهي عديدة كثيرة، إذ متونها أكبر حجماً، أكتفي بذكر بعضها، كما لو قال المصلّي في التشهد: (الْتَحِيَّاهُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ) بِالطَّيِّبِ، فعن الزمخشري «لا تفسد؛ وهي لغةٌ، فإنّ من العرب من يقول: جاءني البنون والبنات» (2) أو «لو قرأ (الْتَحِيَّاتُ لِلَّهِ) بالطاء أو الدال، لا تفسد» (3) أو في الإبراهيمية: (بَارَكْتَ) ببناء تأنيث مكسورة مكان (بَارَكْتَ) أو في القنوت: «(إِنَّا نَسْتَعِينُكَ) بحذف الياء، لا تفسد، لأنّ العرب تكتفي بالضمة عن الواو وبالكسر عن الياء وبالفتحة عن الألف» (4) أو «لو قرأ (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ حَيُّ الْقَيُّومُ) بالخاء، اختلف المشايخ في فسادِ صَلَاتِهِ» (5) أو «لو قرأ في دعاء القنوت (وَنَسْتَحْفِرُكَ) بالخاء، لا تفسدُ صَلَاتُهُ عند بعض المشايخ، رحمهم الله» (6). «سئل جاز الله عمّن قرأ (وَعَافِنَا فِيمَنْ عَفَيْتَ) بغير ألفٍ أو قرأ (فِيمَنْ عَدَيْتَ)؟ فقال: لا تفسدُ صَلَاتُهُ» (7).

### المبحث الثالث: شروط الإمامة

لهذا الموضوع حيّز كبير في كتب الفقه والفتاوى من المباحثة والمعالجة. بالمقابل يحظى بأهتمام ملحوظ وعناية بالغة في إطار مدارس زلّة القارئ، إذ يُسلطُ الضوء فيه على أصحاب العيوب في النطق، كالتالي ذكرهم:

(1) ابن طولون، الطرائى على زلّة القارئ، (بيروت، دار ابن حزم، 2018/1439)، ط1، ص: 52.

(2) ابن طولون، الطرائى على زلّة القارئ، ص: 48.

(3) الزبلي، زلّة القارئ، ص: 110. يُقابل الأندريسي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 467 «إذا قرأ (الطَّحِيَّاتُ لِلَّهِ) بالطاء أو قرأ (الْدَّحِيَّاتُ) بالدال، قال القاضي: لا تفسد صَلَاتُهُ».

(4) الزبلي، زلّة القارئ، ص: 137. يُقابل الأندريسي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 468.

(5) الزبلي، زلّة القارئ، ص: 110.

(6) الأندريسي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 468.

(7) الأندريسي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 468.

**التَّمْتَام:**

هو الذي لا يقدر على إخراج الكلمة إلا بعد أن يدبر بها كثيراً. لا ينبغي له أن يؤم ولا أن يقتدى به. (1)

**الفَأَاء:**

هو الذي لا يقدر على إخراج الكلمة إلا بعد تكرار الفاء. (2)

جاء في خزنة الأكمل: «إذا كان المصلي فأفأء أو تَمْتَامًا، فَصَلَّاتُهُ لَا تَفْسُدُ» (3) ثم في موضع آخر: «تُكْرَهُ إِمَامَةُ الْفَأَفَاءِ مَعَ أَنَّ صَلَاتَهُ جَائِزَةٌ» (4). بالمقابل يرى المرغينائي (ت616هـ) أن الإمامة لا تنبغي لكل من الفأفأء والتتمتام، «لأنه ربما يعجران عن المضي في القراءة ويفسدان الصلاة على القوم» (5).

**الأَرْت:**

هو مَنْ يجعل اللام تاءً في قولٍ أو الذي يدغم حرفاً في حرفٍ في قولٍ آخر. إذا أمَّ غيره، يصح ذلك. (6)

(1) الزيلعي، زلة القارئ، ص: 150. يُقَابِل ابن البناء، بيان العيوب، ص: 54 و55، المرغينائي، المحيط البرهاني، ج: 1، ص: 321 «من كان به تَمْتَمَةً، وهو أن يتكلم بالباء مرارًا، أو فأفأء، وهو أن يتكلم بالفاء مرارًا»، ابن أمير حاج، حلبة المجلي، ج: 1، ص: 485-486 [الفأفأء 486] والتتمتام مَنْ يُرَدُّ الفاء والتاء».

(2) الزيلعي، زلة القارئ، ص: 150. كذلك ابن البناء، بيان العيوب، ص: 55 و56، المرغينائي، المحيط البرهاني، ج: 1، ص: 321، الجرجاني، خزنة الأكمل، ج: 4، ص: 660، الأندريسي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 478، ابن أمير حاج، حلبة المجلي، ج: 1، ص: 485-486.

(3) الجرجاني، خزنة الأكمل، ج: 4، ص: 660.

(4) الجرجاني، خزنة الأكمل، ج: 4، ص: 660.

(5) المرغينائي، المحيط البرهاني، ج: 1، ص: 321.

(6) ابن أمير حاج، حلبة المجلي، ج: 1، ص: 486 [هناك «كما هو القول المنصوص عليه. ذكره ابن بشير وأبن الحاج وغيرهما»]. كذلك ابن البناء، بيان العيوب، ص: 54 و56.

## الألكن:

هو مَنْ لا يستطيع إخراج بعض الحروف من مخارجها، يلفظ الكلمات بصعوبة، به عجمة<sup>(1)</sup>.

أما إمامته الصلاة، فقد «قال اللخمي: لا أعلمهم أنهم يختلفون أن صلاة من أتتم بالألكن ماضية ولا إعادة عليه. وحكى ابن العربي قولاً بالجواز في قليل الكنة والكراهة في بينها، لا أن يُراد به عدم الجواز، كما هو مقتضى كلام غير واحد، منهم الفقيه أبو الليث»<sup>(2)</sup>.

## الألثغ:

هو الذي لا يقدر على التكلم ببعض الكلمة، فيلفظ على سبيل المثال بالراء خفيف الغين طبعاً، لا يُطاوَعُهُ لِسَانُهُ على غير ذلك.<sup>(3)</sup>

تحدّث الزبلي (ت1010هـ) عنه قائلاً: «إن وجد آيات ليس فيها تلك الحروف، فترك تلك الآيات، وقرأ الآيات التي فيها تلك الآيات، فأكثر أصحابنا قالوا بأنه لا تجوز صلاته. وإن لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف، تجوز صلاته»<sup>(4)</sup>.

ينضاف إلى هؤلاء فيمن لا يصلح للإمامة «من يتنحج عند القراءة كثيراً. لا ينبغي له أن يؤم، لأنه يؤدي إلى تقليل الجماعة»، كما قال المرغيناني (ت616هـ).<sup>(5)</sup> إلى ذلك ذهب الزبلي (ت1010هـ) أيضاً، لكنّه تحقّظ، إذا كان المتنحج بكثرة إماماً من أهل البركة

(1) حلبة المجلي، ج: 1، ص: 485 [نقلًا عن العز بن عبد السلام]. كذلك ابن البناء، بيان العيوب، ص: 54 و56.

(2) حلبة المجلي، ج: 1، ص: 486.

(3) يُقابل ابن البناء، بيان العيوب، ص: 55 و56، الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 477.

(4) الزبلي، زلة القارئ، ص: 151. يُقابل حلبة المجلي، ج: 1، ص: 485.

(5) المرغيناني، المحيط البرهاني، ج: 1، ص: 321. يُقابل الأندريتي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 478.

والفضيلة: «إن كان الإمام يتنحح عند القراءة، إن لم يكثر ذلك منه، لا بأس به. وإن كثر، غيَّره أولى، إلا أن يكون إماماً يُتبرَّك بالصلاة خلقة، فيكون هو أفضل»<sup>(1)</sup>.

### الباب الثالث: المسائل العقديّة المتعلقة بزلة القارئ

هناك مواضع في القرآن الكريم ذات صلة بقضايا عقديّة، لو قرأها القارئ في الصلاة على غير وجهها، قد تؤدي إلى تغيير المعنى تغييراً فاحشاً واختلال المراد والمقصود إلى حدّ قلبه وعكسه تماماً، فيخرج صاحبه عن الملة، أي يكفر، لو اعتقده أو تعمّده. هذا يعني أنّ كلّ ما عمدّه واعتقاده كفرًا، فخطأه يُفسد الصلاة لا محالة في قول العديد من فقهاء الأحناف.<sup>(2)</sup>

من الأمثلة على ذلك، كما نقلها الجرجاني:

(1) «زوي أنّ الحاكم أبا الفضل أحمد بن محمد قال لأبي الحسن عليّ بن موسى القميّ فيمن قال: ﴿إِنَّ (الرَّحْمَنَ) كَانَ (لِلشَّيْطَانِ) عَصِيًّا﴾ [44:19]، قال له: أعد التّكبير! يا بُنيّ! فهذا يدلّ على أنّه إذا كان يوجب الكُفْر عند العمْد، فحاله الخطأ يوجب فساد الصلاة»<sup>(3)</sup>.

(2) «قال بعض أصحابنا: اتَّفَق أبو يوسف ومحمد فيمن قرأ: ﴿عِيسَى ابْنِ لُقْمَانَ﴾ [87:2]، تفسد صلاته. أما لو تعمد في قراءته ﴿عِيسَى ابْنِ (مُوسَى)﴾ أو ﴿عِيسَى ابْنِ لُقْمَانَ﴾، كفر. وهذا قول الكرخي وأبي مطيع البلخي. وكذا في قوله: ﴿أَلْبَارِئُ (الْمُصَوِّرُ)﴾ [24:59] فتح الواو، تُفسد عند أكثرهم حالة الخطأ ويكفر عند العمْد»<sup>(4)</sup>.

«أَمَّا إِذَا كَانَ فِي صِفَةِ اللَّهِ، تَعَالَى، نَحْوُ ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [4:44]. لو فتح القارئ

(1) الزيلعي، زلة القارئ، ص: 151.

(2) أمثال الكرخي وأبي مطيع البلخي وأبي نصر وعليّ القميّ. يُنظر الجرجاني، خزانة الأكمل، ج: 4، ص 668، 669.

(3) الجرجاني، خزانة الأكمل، ج: 4، ص: 662-663.

(4) الجرجاني، خزانة الأكمل، ج: 4، ص: 664.

الذَّال، تفسدُ صلاتُهُ بلا خلافٍ. ولو اعتقد، يَكْفُرُ»<sup>(1)</sup>.

«لو قرأ في ﴿مُرْسَلِينَ﴾ [45:28؛ 5:44] بالفتح مكان الكسر، تفسدُ البتَّة، لأنَّ المرسل هو الله. ولو اعتقد فتح السين، يَكْفُرُ. وهذا أشدُّ من المنذرين»<sup>(2)</sup>.

«أما ما يغيّر المعنى، نحو قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ [30:18]، فقرأ ﴿إِنَّا نُضِيعُ﴾ و﴿مَنْ تَبَعَ هَدَايَ (فَحَوْفٌ) عَلَيْهِمْ (وَهُمْ) يَحْزَنُونَ﴾ [38:2] و﴿إِنَّ الَّذِينَ أَحْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾<sup>(3)</sup> [157:4]، «أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَجِيمٍ... هُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ (وَشَفِيعٌ)﴾ [51:6]<sup>(4)</sup> ونظائر ذلك، إذا قرأها سهواً وغلطاً، تفسدُ صلاتُهُ. ولو اعتقد، يَكْفُرُ»<sup>(5)</sup>.

«أما لو قدّم وأخر، فغيّر المعنى، نحو قوله: ﴿إِنَّمَا ذَالِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونَ﴾ [175:3]، فقرأ ﴿فَخَافُوهُمْ وَلَا تَخَافُونَ﴾، تفسدُ قراءتُهُ. [669] وَلَوْ تَعَمَّدَ، يَكْفُرُ. وكذا: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ (فَأَخْشَوْهُمْ وَلَا تُخْشَوْنِي)﴾ [150:2]؛ فهذا مذهب الكرخي وأبي مطيع البلخي»<sup>(6)</sup>.

أما في الوقف والابتداء، فجاء في خزانة الأكمل: «إذا وقف في بعض المواضع طويلاً

(1) الجرجاني، خزانة الأكمل، ج: 4، ص: 665.

(2) الجرجاني، خزانة الأكمل، ج: 4، ص: 665. يُقَارَن الأندريسي، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 495 «محمد بن مقاتل: لو أن رجلاً صلى، فقرأ (الْمُرْسَلِينَ) مكان (الْمُرْسَلِينَ) و (الْمُنْذِرِينَ) مكان (الْمُنْذِرِينَ) أو ختم آية رحمة بآية عذاب أو على العكس وما أشبه ذلك خطأ وغلطاً، لم تفسد صلاته؛ فإن ذكر في صلاته، فليعد إلى ذلك الموضع وليقرأ على الصحة».

(3) النص القرآني: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَحْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾.

(4) النص القرآني: ﴿أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَجِيمٍ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾.

(5) الجرجاني، خزانة الأكمل، ج: 4، ص: 668.

(6) الجرجاني، خزانة الأكمل، ج: 4، ص: 668.

عمداً، يكفر»<sup>(1)</sup>. وقد نُسب إلى أبي منصور الماتريديّ (ت 333هـ) قوله: «في جميع القرآن ثلاثة وثمانون موضعاً، لا يجوز الوقفُ عليها؛ فينبغي لمن يؤمّ بالمسلمين أن يَعْلَمَ هذه المواضع ويَحْتَرِزَ عَنِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ أُمَّهُمْ مَنْ لَا يَعْلَمُ هذه المواضع، لا يجوز في مذهب عامة العلماء، علماء الإسلام، بالإجماع»<sup>(2)</sup>. من جملة هذه المواضع:

«في سورة البقرة: ﴿مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا﴾ [102:2]. لو وقف عليه، ثمّ أبتدأ

﴿كَفَرَ سَلِيمُنْ﴾ [102:2]، يكفر.

وفيها: ﴿وَقَالُوا﴾ [116:2]. لو وقف، ثمّ قرأ ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [116:2]، يكفر.

وفيها: ﴿وَقَالُوا﴾ [111:2]. لو وقف، ثمّ يبدأ ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِي﴾ [111:2]، يكفر.

وفي سورة آل عمران: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [181:3]. لو وقف، ثمّ بدأ ﴿إِنَّ اللَّهَ فَكِيرٌ﴾ [181:3]، يكفر.

وفيها: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا﴾ [95:3]. لو وقف، ثمّ قرأ ﴿كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [95:3]، يكفر.

ولو وقف على قوله: ﴿رَبَّنَا مَا﴾ [191:3]، ثمّ قرأ ﴿خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ [191:3]، يكفر»<sup>(3)</sup>.

بالطبع هناك مَنْ رَدَّ هذا التكفير على أساس النيّة والقصد، إذ نيّة القارئ ليست

(1) الجرجاني، خزنة الأكمّل، ج: 4، ص: 666. كذلك ابن أمير حاج، حلبة المجلّي، ج: 1، ص: 488.

(2) عمر يوسف عبد الغنيّ حمدان، رسائل في الوقوف المفروضة وبيان ألفاظ الكفر في القرآن الكريم، مجلّة معهد الإمام الشاطبيّ للدراسات القرآنية، 2010/1431، العدد التاسع، ص: 327.

(3) حمدان، رسائل، ص: 327-328.

الإخلال بالمعنى في القراءة ولا مرادفه المعنى الذي يظهر من اللفظ بسبب الوقف في غير موضعه، وذلك لعموم البلوى عند العامة. (1)

## الباب الرابع: حركة التأليف في موضوع زلة القارئ

لقد كانت بداياتها عبارة عن أجوبة الفقهاء المتقدمين والمتأخرين عن مسائل سُئِلوا عنها، تتعلق بزلة القارئ في قراءة القرآن والأذكار في الصلاة. من هذه الأقوال والآراء تكوّن مبحثٌ عن هذا الموضوع في كتاب الصلاة في مجاميع الفتاوى وفي كتب الفقه عند الأحناف على وجه الخصوص.

أسرد أولاً أشهر الفتاوى الحنفية، ثم أردفها بأشهر كتب الفقه الحنفي، ثم أتبعهما بكتب مفردة في هذا الفن، كل ذلك أرتبه حسب وفيات أصحابها<sup>(2)</sup>:

## الفصل الأول: الفتاوى الحنفية

- 1 فتاوى التّوازل (ط) (3) لأبي الليث السمرقندي (ت 373هـ) (4): فيها (فصل) (5).
- 2 الفتاوى الوُلُولِجِيَّة (ط) (6) للوُلُولِجِي (ت ب عد 540هـ) (7): فيها (الفصل الثامن في

(1) حمدان، رسائل، ص: 317، 338 «عندي لا يكفر القارئ والسامع؛ وهو المختار لعموم البلاوي»، 339، 340، 341-342، 343، 344 إلخ.

(2) وقفت على عدد منها في مقدمة تحقيق زلة القارئ للزليبي، ص: 17-28 و 34-39 مع مزيد من التفصيل والبيان.

(3) تحقيق: السيد يوسف أحمد. بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 2004/1425، 461ص.

(4) هو نصر بن محمد بن إبراهيم الحنفي. عنه حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 2، ص: 1220 [هناك «فتاوى أبي الليث»]، البغدادي، هدية العارفين، مج: 2، ص 490 [هناك «النوازل في الفروع»]، الزركلي، الأعلام، مج: 8، ص: 27 [هناك «النوازل من الفتاوى»].

(5) أبو الليث السمرقندي، فتاوى النوازل، ص: 90-91.

(6) تحقيق: مقداد بن موسى فريوي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 2003/1424، 5ج.

(7) هو ظهير الدين أبو الفتح عبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق (467-ب عد 540هـ). عنه كتاب أعلام

الأخبار 210ب-211أ.

الأذان وقراءة القرآن إلى آخره) (1).

3 مُخْلِصَةُ الْفُتَاوَى (خ/ط) لِأَفْتِخَارِ الدِّينِ الْبُخَارِيِّ (542-482هـ) (2): فِيهَا (الْفَصْلُ الثَّانِي عَشْرُ فِي زَلَّةِ الْقَارِي) (3).

أَمَّا فُتَاوِيهِ، فَعَرَفَهَا حَاجِي خَلِيفَةَ وَوَصَفَهَا كَالتَّالِي: «خِلَاصَةُ الْفُتَاوَى لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ طَاهِرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّشِيدِ الْبُخَارِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 542 أَتْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسِمِائَةَ؛ وَهُوَ كِتَابٌ مَشْهُورٌ، مَعْتَمَدٌ، فِي مَجْلَدٍ. ذَكَرَ فِي أَوَّلِهِ أَنَّهُ كَتَبَ فِي هَذَا الْفَنِّ خِرَانَةَ الْوَاقِعَاتِ وَكِتَابَ الْبَصَابِ، فَسَأَلَ (4) بَعْضَ إِخْوَانِهِ تَلْخِيصَ نَسْخَةٍ قَصِيرَةٍ يُمْكِنُ ضَبْطُهَا، فَكَتَبَ الْخِلَاصَةَ جَامِعَةً لِلرَّوَايَةِ، خَالِيَةً عَنِ الزُّوَادِ مَعَ بَيَانِ مَوَاضِعِ الْمَسَائِلِ وَكُتِبَ فَهْرَسْتُ الْفُصُولِ وَالْأَجْنَاسِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ كِتَابٍ، لِيَكُونَ عَوْنًا لِمَنْ أُبْتَلِي بِالْفُتَاوَى» (5).

يُوجَدُ مِنْهَا عِدَدٌ ضَخْمٌ مِنَ النِّسْخِ الْخَطِيَّةِ (6)، وَقَدْ طُبِعَتْ قَدِيمًا، لَكِنَّهَا غَيْرُ مُتَوَافِرَةٍ مِمَّا يَجُولُ دُونَ الْإِحَالَةِ عَلَيْهَا فِي هَذَا الْبَحْثِ.

(1) الْوَلُولُجِي، الْفُتَاوَى الْوَلُولُجِيَّةِ، ج: 1، ص: 70-78.

(2) هُوَ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّشِيدِ بْنِ الْحَسَنِ. عَنْهُ يُنْظَرُ عَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ، الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ، ج: 2، ص: 276-277 (666)، ابْنُ فَطْلُوبِغَا، تَاجُ التَّرَاجِمِ، ص: 172-173 (117)، الْكَفَوِيُّ، كِتَابُ أَعْلَامِ الْأَخْيَارِ 187أ، التَّقِيُّ الْغَزِّيُّ، الطَّبَقَاتُ السَّنِّيَّةُ، ج: 4، ص: 105 (997)، الْبَغْدَادِيُّ، هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ، ج: 1، ص: 430، الزَّرْكَلِيُّ، الْأَعْلَامُ، ج: 3، ص: 220.

(3) مِنْهُ قِطْعَةٌ مَبْتُورَةٌ الْبَدَايَةِ، أَوْلَاهَا «بِالْصَادِ نَفْسِدُ»، نَحَابَتُهَا «نَقْلٌ مِنْ خِلَاصَةِ الْفُتُوَّةِ»، هِيَ مَخْطُوطَةٌ مَكْتَبَةُ الدَّوْلَةِ بِبِرْلِينِ، الرَّقْمُ مَق. 72، الْأَوْرَاقُ (149-153أ).

(4) كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ. لَعَلَّهُ فِي الْأَصْلِ: «فَسَأَلَهُ».

(5) حَاجِي خَلِيفَةَ، كَشْفُ الظُّنُونِ، ج: 1، ص: 718.

(6) يُنْظَرُ الْفَهْرَسُ الشَّامِلُ لِلتَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ الْإِسْلَامِيِّ الْمَخْطُوطِ (الْفِقْهُ وَأَصُولُهُ)، ج: 3، ص: 1031-1045 (117) [207 نسخ].

4 الملتقط في الفتاوى الحنفية (ط) للسمرقندي (ت556هـ)<sup>(1)</sup>: فيه (كتاب زلة القارئ)<sup>(2)</sup>.

5 فتاوى قاضيخان (ط) لقاضيخان (ت592هـ)<sup>(3)</sup>: فيها (فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة).

عرفها حاجي خليفة وعرف بها كالتالي: «فتاوى قاضيخان - وهو الإمام فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندى الفرغانى المتوفى سنة 592 أنثتين وتسعين وخمسمائة؛ وهي مشهورة، مقبولة، معمول بها، متداولة بين أيدي العلماء والفقهاء؛ وكانت هي نصب عين من تصدّر للحكم والإفتاء. ذكر في هذا الكتاب جملة من المسائل التي يغلب وقوعها وتمس الحاجة إليها وتدور عليها واقعات الأمة وترتيبها على ترتيب الكتب المعروفة [...] قيل: أفتح بإملائه يوم الأربعاء وقت الظهر العاشر من محرّم سنة ثمان وسبعين وخمسمائة»<sup>(4)</sup>.

لقد خصّ موضوع زلة القارئ بفصل في كتاب الصلاة بعنوان (فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة). تقسيمه الداخلي لهذا الفصل غير ملحوظ، إذ لا عناوين فيه، لكنّه تطرّق في بدايته إلى الوجوه التي يعرض فيها الخطأ، فذكرها فيما يلي: «المصلي، إذا أخطأ في القراءة، فذلك لا يخلو من وجوه: إمّا أن يكون الخطأ في الإعراب أو بتخفيف المشدّد أو بتشديد المخفّف أو بترك المدّ في الممدود أو بإدخال المدّ في غيره أو

(1) هو ناصر الدين أبو القاسم محمد بن يوسف بن محمد الحسيني. عنه عبد القادر القرشي، الجواهر المضئية، ج: 3، ص: 409 (1586)، الكفوي، كئانب أعلام الأخيار 195ب-196ب.

(2) الملتقط، ص: 66-68.

(3) هو أبو المحاسن فخر الدين الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز الأوزجندى الفرغانى. عنه يُراجع عبد القادر القرشي، الجواهر المضئية، ج: 2، ص: 93-94 (485)، ابن قطلوبغا، تاج التراجم، ص: 151-152 (87)، التقي الغزي، الطبقات السنّية، ج: 3، 116-117 (725)، البغدادي، هدية العارفين، ج: 1، ص: 280، الزركلي، الأعلام، مج: 2، ص: 224.

(4) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج: 2، ص: 1227.

بذكر حرفٍ مكان حرفٍ أو كلمة مكان كلمة أو آية مكان آيةٍ أو بالتقديم والتأخير أو بوصل المفصول أو ضده أو خطأً في النسبة»<sup>(1)</sup>.

6 ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (خ)<sup>(2)</sup> لبرهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاري الحنفي (551-616هـ)<sup>(3)</sup>: فيها (قسم آخر من هذا النوع في مسائل زلة القارئ)

يُعرفُ بأبن مازة. قد أختصرها من كتابه المشهور بالمحيط البرهاني (ط). وقف عليها حاجي خليفة ونقل جملاً من مقدمتها.<sup>(4)</sup> ذكرها إسماعيل باشا البغدادي في ترجمته له، فقال: «ذخيرة الفتاوى ثلاث مجلدات»<sup>(5)</sup>. أولها: «الحمد لله مستحق الحمد والثناء، ومنزل اللطف والنعماء، وكاشف الضراء برأفته، وفارج الهمّ برحمته، ورافع الحقّ وأصحابه، وواضع الباطل وأربابه، الذي نور بصائر العلماء بتسديده، وشرّح ضمائر الفقهاء بتأييده».

7 الفتاوى الظهيرية (خ)<sup>(6)</sup> لظهير الدين البخاري (ت619هـ): فيها (الفصل الثالث في قراءة القرآن).

وقف عليها حاجي خليفة قائلاً: «الفتاوى الظهيرية لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد القاضي المحتسب ببخارا البخاري الحنفي المتوفى سنة 619 تسع عشرة وستمئة. أولها:

(1) فتاوى قاضيخان، ج: 1، ص: 139.  
(2) من نسخها الخطية ثلاث نسخ محفوظة في مكتبة جامعة برنستون. يُنظر فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون، ج: 2، ص: 48 (1047: 1-3) [رمز الحفظ 180، 2518، 2628].  
(3) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج: 1، ص: 823، كتائب أعلام الأخيار 205ب-209أ، هدية العارفين، ج: 1، ص: 404.

(4) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج: 1، ص: 823-824.

(5) البغدادي، هدية العارفين، ج: 1، ص: 404.

(6) حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 2، ص: 1226.

(الحمدُ لله المتفردُ بالعلاء المتوحدُ بالبقاء) إلخ. ذكر فيها أنه جمع كتابًا من الواقعات والنوازل مما يشتمد الافتقارُ إليه وفوائد غيره هذه».

8 الفتاوى الغياثية (ط) لداود بن يوسف الخطيب الحنفي (ق7): فيها (باب زلة القارئ)<sup>(1)</sup>.

أهداها للسلطان أبي المظفر غياث الدين (ت634هـ)، ثاني ملوك الأيوبيين في حلب<sup>(2)</sup>. لقد تطرق بنفسه إلى هذا الإهداء في مقدمة كلامه فيها<sup>(3)</sup>.

في هذا الباب غير المطول فصول فرعية ذات عناوين، نحو فصل في النسبة، وفصل في الإعراب، وفصل: إذا ترك التشديد والمد، وفصل في ذكر آية مكان آية، وفصول أخرى مفرقة غير معنونة.

9 خزانة المفتين (خ) للسمنقاني (ت746هـ)<sup>(4)</sup>: فيها فصيل (في زلة القارئ المصلي، إذا أخطأ في القراءة)<sup>(5)</sup>.

(1) داود بن يوسف، الفتاوى الغياثية، ص: 25-27 [بولاقي: المطبعة الأميرية، ط1، 1321هـ، 192ص. بهامشها فتاوى ابن نجيم المسماة بالفتاوى الزينية]. يُراجع إيضاح المكنون، مج: 2، ص: 157، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج: 1، ص: 828.

(2) هو الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازي بن الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن الملك الأفضل نجم الدين أيوب (611-634هـ). عنه يُنظر الزركلي، الأعلام، مج: 6، ص: 324.

(3) داود بن يوسف، الفتاوى الغياثية، ص: 4.

(4) هو الفقيه الحنفي حسين بن محمد بن حسين السمنقاني (ت746هـ). عن المؤلف وفتاويه يُراجع حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 1، ص: 703 [هناك «السمنقاني [السمنقاني]»، البغدادية، هدية العارفين، مج: 1، ص: 314، الأعلام، مج: 2، ص: 256.

(5) منها نسخ كثيرة، بعضها بخط المؤلف. يُنظر الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الفقه وأصوله)، ج: 3، ص: 1006-1011 (54) [62 نسخة].

(خزانة المُفْتَيْن) في الفروع. فرغ منها في الشهر المحرم من سنة 740هـ. (1)

فيها فصل ليس بالمطوّل «في زلة القارئ المصلّي، إذا أخطأ في القراءة، فذلك لا يخلو من وجوه»، هذه بدايته، مثل بدايته في فتاوى قاضيخان، نهايته «وأصله: يا أمين! استجب لنا! إلا أنه لما سقط ياء النداء أدخل المد ليقوم مقام النداء».

10 الفتاوى التاتارخانية (ط) للأندريتي (ت786هـ) (2): فيها (تَوْعُ آخِرُ فِي زَلَّةِ الْقَارِئِ) (3).

وقف على كتابه حاجي خليفة، فعرفه بقوله: «تاتارخانية في الفتاوى للإمام الفقيه عالم بن علاء الحنفي؛ وهو كتاب عظيم في مجلدات. جمع فيه مسائل المحيط البرهاني والذخيرة والخاتمة والظهيرية. وجعل الميم علامةً للمحيط وذكر أسمه الباقي. وقدم باباً في ذكر العلم ثم رتب على أبواب الهداية. وذكر أنه أشار إلى جمعه الخان الأعظم تاتارخان. ولم يُسمَّ (4). ولذلك أشتهر به. وقيل: إنه سماه زاد المسافر» (5). ذكره مرة أخرى في موضع لاحق بهذا العنوان: «زاد المسافر في الفروع - وهو المعروف بالفتاوى التاتارخانية لعالم بن علاء الحنفي» (6). نظيره لدى إسماعيل باشا البغدادي: «صنّف من الكتب زاد المسافر في الفتاوى، مشهور بتاتارخانية» (7).

(1) حاجب خليفة، كشف الظنون، مج: 1، ص: 703.

(2) هو الفقيه الحنفي فريد الدين عالم بن علاء الأنصاري الدهلوي الهندي. عنه يُنظر التقوي الغزي، الطبقات السنية، ج: 4، ص: 117-118 (1015)، البغدادي، هدية العارفين، مج: 1، ص: 435.

(3) الفتاوى التاتارخانية 1/462-500.

(4) ضبطته على البناء للمفعول. يتحمل ضبط الميم بالكسر، حينئذ تكون الهاء ساقطة منه، أي «وَمُ يُسْتَبَّه».

(5) حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 1، ص: 268.

(6) حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 2، ص: 947.

(7) البغدادي، هدية العارفين، مج: 1، ص: 435.

أفرد فيها مبحثاً كبيراً في كتاب الصلاة بعنوان (نوع آخر في زلة القارئ). بدأ الكلام فيه بمعرفة مخارج الحروف ومعرفة جواز إبدال الحروف بعضها عن بعض، ثم قسمه إلى ستة عشر فصلاً، أولها في ذكر حرف مكان حرف، آخرها في التنقي بالقرآن والألحان.

11 الجامع الوجيز المشهور بالفتاوى البزازية (ط) للبزازي (ت 827هـ)<sup>(1)</sup>: فيها (الثاني عشر في زلة القارئ)<sup>(2)</sup>.

لقد عرف حاجي خليفة به وفتاويه، فقال: «البزازية في الفتاوى للشيخ الإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بأبن البزاز الكردي الحنفي المتوفى سنة سبع وعشرين وثمانمائة؛ وهو كتاب جامع، لخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والوقائع من الكتب المختلفة ورجح ما ساعده الدليل وذكر الأئمة أن عليه التعويل. وسماه الجامع الوجيز. فرغ من جمعه وتأليفه، كما ذكره في أواسط كتابه عام ثنتي عشرة وثمانمائة»<sup>(3)</sup>.

لقد خصص فصلاً في زلة القارئ في كتاب الصلاة البالغ عدد فصوله 26 فصلاً بالإجمال، هو (الثاني عشر في زلة القارئ)، مقسوم إلى قسمين. الأول وهو الأصغر غير مسمى، والآخر وهو الأكبر له مسمى (فروع)، وهي غير مفرعة، مما يصعب تتبع مسائل هذا الفصل على قسميه عنده، إذ هي مفرقة غير مرتبة.

كذلك يزيد التتبع صعوبة أنه أورد بعض الأمور المتعلقة بهذا الموضوع في الفصل التالي له، أي «الفصل الثالث عشر فيما يفسد وما لا يفسد»، نحو إذا قرأ في آخر الفاتحة (آمين)

(1) هو حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي الخوارزمي الحنفي. عنه حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 1، ص: 242، البغدادي، هدية العارفين، مج: 2، ص: 185، اللكنوي، الفوائد البهية، ص: 187-188، الزركلي، الأعلام، مج: 7، ص: 45.

(2) البزازي، الفتاوى البزازية، ج: 4، ص: 42-47 [بهامش الفتاوى الهندية].

(3) حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 1، ص: 242. كذلك يُراجع البغدادي، هدية العارفين، مج: 2، ص: 185، اللكنوي، الفوائد البهية، ص: 187-188، الزركلي، الأعلام، مج: 7، ص: 45.

بالتشديد<sup>(1)</sup>.

12 الفتاوى الهندية (ط) لجماعة من علماء الهند: فيها (الفصل الخامس في زلّة القارئ)<sup>(2)</sup>. تُعرف أيضاً بالفتاوى العالمية نسبة إلى سلطان الهند أبي المظفر محيي الدين محمد أورنگ زيب بهادر عالم كبير پادشاه غازي (1118-1028هـ)، من سلالة تيمورلنك، الذي أمر جماعة من علماء الهند برئاسة الفقيه الحنفي نظام الدين البلخي بجمع ما يُحتاج إليه من الأحكام الشرعية؛ فهي مجموع كبير من الأحكام الفقهية على مذهب الأحناف وهي من أشهر الكتب المطوّلة في الفقه الحنفي. كان الهدف من تأليفها تسهيل الوقوف لدى الجمهور على الروايات الصحيحة في المذهب الحنفي والأقوال المعتمدة والراجحة فيه وما تجري عليه الفتوى من أحكام المذهب. لقد ألتمت جامعوها البالغ عددهم 23 عالماً من كبار علماء الهند الأحناف أن يحافظوا على عبارات الكتب التي نقلوها عنها وأسندوا كل حكم نقلوه إلى الكتاب الذي أخذ عنه، لكن أغلب الأحكام فيها مجردة عن الأدلة.

لقد حُصص في كتاب الصلاة فصل في موضوع زلّة القارئ، هو (الفصل الخامس في زلّة القارئ)، جاء في أوله لفظ (منها)، يعني من المسائل أو القضايا الفقهية، وعلى هذا النحو جاء تقسيمه الداخلي للمسائل البالغ عددها سبع عشرة مسألة، أولها وصل حرف من كلمة بحرف من كلمة أخرى، آخرها إدخال التأنيث في أسماء الله تعالى.

13 جامع الفتاوى (خ/ط)<sup>(3)</sup> لقرق أمير الحميدي (ت860هـ)<sup>(4)</sup>: فيه (فصل في

(1) البرزنجي، الفتاوى البرزنجية، ج: 4، ص: 47.

(2) الفتاوى الهندية، ج: 1، ص: 79-82.

(3) من بداية كتاب الطهارة إلى نهاية كتاب البيوع. دراسة وتحقيق: عبدة عامر توفيق حمدوي. بغداد: أطروحة دكتوراه - الجامعة الإسلامية، 2006/1427، ص460/ص(هـ).

(4) عنه الزركلي، الأعلام، مج: 5، ص: 193.

القراءة<sup>(1)</sup>.

## الفصل الثاني: كتب الفقه على المذهب الحنفي

1 الحَصَائِلُ فِي الْمَسَائِلِ (خ) <sup>(2)</sup> لِأَبِي حَفْصِ النَّسْفِيِّ (ت 537هـ): فِيهَا فَصْلٌ (زَلَّةُ الْقَارِئِ) (ط)<sup>(3)</sup>.

تُعْمَلُ مَعَ هَذَا الْفَصْلِ فِي قَابِلِ الْأَزْمَانِ عَلَى أَنَّهُ رِسَالَةٌ مُفْرَدَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ. مِنَ الْمَوْكَّدِ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ لَهُ بَالِغُ الْأَثَرِ عَلَى الْوَالِدِينَ فِي مَتَابَعَةِ هَذَا الْمَوْضُوعِ وَتَطْوِيرِهِ مَعَ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلَ الَّذِي طَرَحَهُ وَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ، لَكِنَّ مَسَاهِمَتَهُ الْجَلِيلَةَ بَرَزَتْ فِي تَحْدِيدِ ظَوَاهِرِهِ وَتَبْوِيبِ مَبَاحِثِهِ وَتَفْرِيعِ مَسَائِلِهِ بِشَكْلِ مَنْظَمٍ وَمُرْتَّبٍ. قَدْ حَقَّقْتَهُ بِفَضْلِ اللَّهِ وَمَنِّهِ بِنَاءً عَلَى أَرْبَعِ نَسَخٍ خَطِيئَةٍ.<sup>(4)</sup>

(1) جامع الفتاوى 132-140.

(2) منه نسخة خطية من نفائس مخطوطات دار كتب المسجد الأقصى. يُرَاجَعُ صِلَاحُ الدِّينِ الْمَنْجَدِ، الْمَخْطُوطَاتُ الْعَرَبِيَّةُ فِي فِلَسْطِينَ، ص: 19 (18) [رَقْمَهَا 767، الْخِصَالُ فِي الْمَسَائِلِ (الْفَقْهِيَّة)]. قَالَ الْمَنْجَدُ [هِنَاكَ]: «لَا ذِكْرَ لِهَذَا الْكِتَابِ فِي تَارِيخِ بَرْوَكْلَمَانَ. وَإِنَّمَا أُشَارُ إِلَيْهِ الْحَاجُّ خَلِيفَةَ. وَالنَّسْخَةُ مَكْتُوبَةٌ بِقَلَمِ عَادِيٍّ سَنَةَ 1162». أَقُولُ: مَا أُشَارُ إِلَيْهِ حَاجِي خَلِيفَةَ لَيْسَ (الْخِصَالُ فِي الْمَسَائِلِ)، كَمَا تَوَهَّمَهُ الْمَنْجَدُ، لَكِنَّهُ أُشَارُ إِلَى (الْخِصَالُ فِي الْفُرُوعِ)، وَهُوَ لِلنَّسْفِيِّ أَيْضًا. جَاءَ فِي كَشْفِ الظُّنُونِ، مَج: 1، ص: 706: «الْخِصَالُ فِي الْفُرُوعِ لِنَجْمِ الدِّينِ عَمْرِ بْنِ مُحَمَّدِ النَّسْفِيِّ الْحَنْفِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ 537 سَبْعِ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ؛ وَهُوَ كِتَابٌ كَبِيرٌ. وَالْخِصَالُ جَمْعُ خَصِيْلَةٍ [فِي الْمَطْبُوعِ (خَصْلَةٌ)]؛ وَهِيَ الْقِطْعَةُ الْكَبِيرَةُ مِنَ اللَّحْمِ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ».

يَجْدُرُ تَوْكِيدُهُ هُنَا أَنَّ (زَلَّةَ الْقَارِئِ) فَصْلٌ مَنْسُوقٌ مِنْ كِتَابِهِ (الْخِصَالُ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَلَيْسَ مِنْ كِتَابِهِ (الْخِصَالُ) بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ، كَمَا أَثْبَتَهُ وَأَقْرَبَتْهُ فِي مَقْدَمَةِ تَحْقِيقِ (زَلَّةَ الْقَارِئِ) لِلزَّيْلِيِّ، ص: 39 وَمَقْدَمَةُ تَحْقِيقِ (زَلَّةَ الْقَارِئِ) لِلنَّسْفِيِّ، ص: 41-40.

(3) لَهُ أَكْثَرُ مِنْ طَبْعَةٍ بِعِنَاوَانِ (زَلَّةَ الْقَارِئِ). تَحْقِيقٌ: عَمْرُ مَالِمِ أَبِي حَسَنِ الْمَرَاطِيِّ. الْحِيزَةُ: مَكْتَبَةُ أَوْلَادِ الشَّيْخِ لِلتَّرَاثِ، 2007/1427، 35-47. كَذَلِكَ دَرَاةٌ وَتَحْقِيقٌ: فَرْمَانَ إِسْمَاعِيلِ إِبْرَاهِيمِ الدَّلِيمِيِّ. مَجَلَّةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ 9 (2011/1432) 359-420. أَحْدَثَهَا بِتَحْقِيقِي بِنَاءً عَلَى أَرْبَعِ نَسَخٍ خَطِيئَةٍ. عَمَّانُ: دَارُ عَمَّارِ الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ، 2017/1438، 114 ص.

(4) مَنْشُورٌ بِعِنَاوَانِ (زَلَّةَ الْقَارِئِ). عَمَّانُ: الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ، ط 1، 2017/1438، 109 ص.

## 2 خزانة الأَكْمَلِ في الفُرُوعِ (ط) (1) للجُرْجَانِيّ (ق6)(2)

وقف حاجي خليفة على هذا الكتاب قائلاً: «خزانة الأَكْمَلِ في الفروع - ست مجلدات - لأبي يعقوب يوسف بن علي بن محمد الجرجاني الحنفي. ذكر فيه أنّ هذا الكتاب محيطٌ بجلِّ مصنّفاتِ الأصحاب. بدأ بكافي الحاكم ثم بالجامعين ثم بالزيادات ثم بمجرد ابن زيادٍ والمنتقى والكرخي وشرح الطحاويّ وعيون المسائل وغير ذلك. واتفق [كذا] بدايته يوم الأضحى (يوم عيد الأضحى) سنة 522 اثنتين وعشرين وخمسة»<sup>(3)</sup>.

## 3 الحاوي القدسيّ في فروع الفقه الحنفيّ (ط) (4) للعزّويّ (ت593هـ) (5): فيه (فصل: واللحن في القراءة مُفسدٌ، إذا كان شنيعاً)<sup>(6)</sup>

## 4 المحيط البرهانيّ في الفقه النعمانيّ (ط) لبرهان الدين البخاريّ (616-551هـ) (7): فيه

(1) حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 1، ص: 702. له طبعة حجرية [كلكتة: المطبعة المهندسية، 1245هـ، [398] ص]. لم أتمكّن من الوقوف عليها. صدرت له طبعة حديثة بعنوان (خزانة الأَكْمَلِ في فروع الفقه الحنفيّ) [قدّم له وضبطه وحققه: أحمد خليل إبراهيم. بيروت: دار الكتب العلمية، 2015/1436، 4/ج4م،] لكنّها رديئة التحقيق للغاية.

(2) هو يوسف بن عليّ بن محمد الحنفيّ. عنه عبد القادر القرشيّ، الجواهر المضية، ج: 3، ص: 630-631 (1848)، الزركليّ، الأعلام، مج: 8، ص: 242.

(3) حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 1، ص: 702.

(4) تحقيق: صالح العلي. دمشق/بيروت/الكويت: مؤسّسة دار النوادر/شركة دار النوادر اللبناية/شركة دار النوادر الكويتية، ط1، 2001/1432، 2م.

(5) هو القاضي جمال الدين أحمد بن محمود بن سعيد القابسيّ الحنفيّ.

(6) الحاوي القدسيّ، ج: 1، ص: 215-218.

(7) هو أبو المعالي محمود بن تاج الدين أحمد بن الصّدْر الشّهيد برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بن مازة الحنفيّ (551-

616هـ)، من أكابر فقهاء الأحناف. كتابه المحيط البرهانيّ يُعرف بالمحيط الكبير تمييزاً عن المحيط للسرخسيّ

(ت571هـ) وهو الصغير. عنه حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 2، ص: 1619-1620، للكنويّ، الفوائد

البهية، ص: 205-207، البغداديّ، هديّة العارفين، مج: 2، ص: 404، الزركليّ، الأعلام، مج: 7، ص: 161.

(فَرْعٌ فِي زَلَّةِ الْقَارِيءِ)<sup>(1)</sup>.

لقد خصّص فيه فصلاً في كتاب الصلاة بعنوان (فرع في زلّة القارئ)، بدأه ببيان مخارج الحروف، اتّفاقها وقربها، ومعرفة جواز إبدال الحروف بعضها عن البعض. بعد ذلك تطرّق إلى مسائله تحت مُسمّى (فرع) و (فصل).

5 فُنْيَةُ الْمُنِيَّةِ لِتَتْمِيمِ الْعُنْيَةِ (ط) للزاهديّ (ت658هـ)<sup>(2)</sup>: فيها (بابُ زَلَّةِ الْقَارِيءِ)<sup>(3)</sup>.

6 مُنْيَةُ الْمَصَلِّيِّ وَعُنْيَةُ الْمُبْتَدِيِّ (ط) للكاشغريّ (ت705هـ)<sup>(4)</sup>: فيها (فَصْلٌ فِي زَلَّةِ الْقَارِيءِ)<sup>(5)</sup>.

وقف حاجي خليفة على كتابه هذا، فقال: «منية المصلّي وغنية المبتدي للشيخ الإمام سديد الدين الكاشغريّ. هو محمّد بن محمّد المتوفّي سنة 705. أوله: الحمد لله ربّ العالمين إلخ؛ وهو كتابٌ معروفٌ، متداولٌ بين الحنفيّة»<sup>(6)</sup>، ثمّ ذكر له هناك بعض الشروح والمختصرات.

(1) المرغينانيّ، المحيط البرهانيّ، ج: 1، ص: 336-317.

(2) هو الفقيه الحنفيّ أبو الرجا نجم الدين مختار بن محمود بن محمّد العزميّ الخوارزميّ. عنه عبد القادر القرشيّ، الجواهر المضية، ج: 3، ص: 460-462 (1642)، البغداديّ، هديّة العارفين 423/2.

(3) منه خصوصاً نسخة مفردة، بدايتها «باب في بيان زلّة القارئ»، خاتمتها «فلم يُجِبْ»، هي مخطوطة مكتبة الدولة ببرلين، رقمها مق. 119، أوراقها 359ب-363ب. يُنظَرُ فهرس المخطوطات العربيّة، مج: 1، ص: 218 (573).

(4) هو الفقيه الحنفيّ سديد الدين محمّد بن محمّد بن الرشيد بن عليّ الكاشغريّ (ت705هـ)، نزيل المدينة المنوّرة. عنه البغداديّ، هديّة العارفين، مج: 2، ص: 140، الزركليّ، الأعلام، مج: 7، ص: 32.

(5) الكاشغريّ، منية المصلّي وغنية المبتدي، ص: 120-122 [لاهور، 1917، ص: 122].

(6) حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 2، ص: 1886. يوجد منه عدد هائل من النسخ الخطيّة. يُنظَرُ الفهرس الشامل للتراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط (الفقه وأصوله)، ج: 10، ص: 663-690 (1308) [374 نسخة]. له أكثر من طبعة [تراجع يوسف إيلان سركييس، معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، ج: 2، ص: 1541]، أقدمها طبعة إستانبول [دار الطباعة العامرة، 1277، 73/9/1].

- 7 فتح القدير (ط) (1) لابن الهمام (ت 861هـ): فيه (فصلٌ في القراءة) (2).
- 8 حلبة المجلي وبغية المهدي في شرح منية المصلي وغنية المبتدي (ط) لابن أمير حاج (ت 879هـ): فيها (فصلٌ في زلة القارئ) (3).
- 9 غنية المتملي في شرح منية المصلي (ط) لإبراهيم الحلبي (ت 956هـ): فيها (فصلٌ في بيان أحكام زلة القارئ الواقعة في الصلاة) (5).
- 10 النهر الفائق شرح كنز الدقائق (ط) لابن نجيم (ت 1005هـ) (6): فيه (تكميلٌ بقِيَ في المُفسدات) (7).
- 11 حاشية الطحطاوي (ت 1231هـ) (8) على مراقي الفلاح للشرنبلالي (ط): فيها (زلة

(1) هو شرح الهداية لبرهان الدين المرغيناني (ت 593هـ). علق عليه وخرج آياته وآحاديثه: عبد الرزاق غالب المهدي.

بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2003/1424، ج11.

(2) فتح القدير، ج: 1، ص: 331-333.

(3) ابن أمير حاج، حلبة المجلي، ج: 1، ص: 473-508.

(4) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي. فقه حنفي من أهل حلب. عنه الزركلي، الأعلام، مج: 1، ص: 66-67.

(5) إبراهيم الحلبي، غنية المتملي، ص: 475-493.

(6) هو الفقيه الحنفي سراج الدين عمر بن إبراهيم بن محمد. عنه الزركلي، الأعلام، مج: 5، ص: 39.

(7) ابن نجيم، النهر الفائق، ج: 1، ص: 274-275.

(8) هو الفقيه الحنفي أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي أو الطهطاوي نسبةً إلى مكان مولده (طهطا) بالقرب من

أسيوط بمصر. من كتبه في الفقه الحنفي حاشية على مراقي الفلاح للشرنبلالي (ت 1069هـ)؛ وهو مراقي الفلاح

بإمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح (ط). عنه عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم

والأخبار، ج: 4، ص: 260-261، عليّ باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة، مج: 3، ج: 13، ص: 56-

57، البغدادي، هدية العارفين، مج: 1، ص: 184، سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج: 2، ص:

1233-1234، الزركلي، الأعلام 1/245.

القارئ<sup>(1)</sup>.

ذكر فيها في كتاب الصلاة فصلاً في زلّة القارئ، حوى ثلاث مسائل فقط، هي كالتالي: الخطأ في الإعراب، الوقف والابتداء في غير موضعهما، وضع حرفٍ موضع حرفٍ آخر.

### الفصل الثالث: المصنّفات المفردة في موضوع زلّة القارئ

بالتوازي تطوّر هذا المبحث الفقهيّ لأهميّة موضوعه وخطورته، فتوسّعت قضاياها ومسائله، وحظي بتنسيق فصوله وترتيب أبوابه مقرونةً بأمثلة كثيرة ومشفوعة بأقوال العلماء وآراء الفقهاء من الأحناف خصوصاً مع المقارنة بين المتقدّمين والمتأخّرين منهم، فالاهتمام البالغ والحرص الشديد به إلى إفراد تصانيف فيه، فأصبح موضوعاً قائماً بذاته، ممّا يجدر ضمّه إلى أنواع العلوم القرآنيّة وعدّه واحداً منها. فيما يلي أورد أشهر التوليف المفردة فيه مرتبة على تسلسل أعصار أصحابها<sup>(2)</sup>:

#### 1 زلّة القارئ لأبي الأسد البخاريّ (ق4)<sup>(3)</sup>

أشار إليه الفقيه الحنفيّ أبو الليث السمرقنديّ (373-333هـ) في كتابه (زلّة القارئ) بقوله: «منهم أبو الأسد البخاريّ الذي له تصنيفٌ في هذا النوع من العلم»<sup>(4)</sup>.

#### 2 زلّة القارئ لأبي الليث السمرقنديّ (ت373هـ)

(1) حاشية الطّحطاويّ، ص: 339-340 [بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1997/1418، ص758]. قد حقّقْتُ هذا الفصل منفرداً مع (الطّرائى على زلّة القارئ) لابن طولون (ت953هـ) [بيروت: دار ابن حزم، ط1، 2018/1439، ص75-116].

(2) وقفت على بعضها في مقدمة تحقيق زلّة القارئ (للزليبيّ) 45-29 مع مزيد من التفصيل والبيان.

(3) عنه عبد القادر القرشيّ، الجواهر المضية، ج: 4، ص: 11-12 (1875).

(4) ابن أمير حاج، حلبة المجليّ، ج: 1، ص: 488.

هو نصر بن محمد بن أحمد الفقيه الحنفي، صاحب التصانيف المشهورة. (1) لقد ذكر ابن أمير حاج (879-825هـ) كتابه (زلة القارئ) في شرحه لمنية المصلي وغنية المبتدي في الفقه الحنفي للكاشغري (ت705هـ) ونقل منه نقولاً كثيرة في (فصل في زلة القارئ). (2)

### 3 زلة القارئ (خ) للقاضي الشهيد

المؤلف هو الفقيه الحنفي أبو نصر المحسن بن أحمد بن الحسن الخالدي المروزي. ترجم له السمعاني (ت562هـ) فيمن عُرف بالشهيد، فقال: «القاضي الإمام الشهيد أبو نصر المحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن يحيى بن خالد بن يزيد بن الحسين الخالدي المروزي المعروف بالقاضي الشهيد. كان من أئمة أصحاب أبي حنيفة، رحمه الله، ومشاهيرهم في الحديث والفقه والتاريخ والحساب، من سكة رازآباد من سكة مرو. سُجن وهرب. سمع بمرأه أبا الفضل محمد بن الحسين الحدادي وببخاري الإمام الزاهد إسماعيل بن الحسين» (3).

أقول: لم يقف السمعاني على سنة وفاته. لذلك لم يذكرها، لكن يمكن تقدير عصره بناءً على شيوخه المذكورين أنه من أعلام فقهاء الأحناف المروزيين في القرن الرابع والخامس للهجرة، فشيخه الحدادي المروزي قد توفي سنة 388هـ (4) وشيخه البخاري إسماعيل بن الحسين قد توفي سنة 402هـ (5).

(1) عنه عبد القادر القرشي، الجواهر المضية، ج: 3، ص: 544-545 (1743) [هناك ج: 3، ص: 545] «لنصر هذا تفسير القرآن، أربع مجلدات، والنوازل في الفقه وخزانة الفقه في مجلد وتبنيه الغافلين وكتاب البستان»، [83/4، البغدادية، هدية العارفين، مج: 2، ص: 490.

(2) يُنظر شرحه حلبة المجلي 473/1، 474، 476، 478، 480، 487، 488، 489، 493، 498، 497، 506.

(3) السمعاني، الأنساب، ج: 7، ص: 427.

(4) عبد القادر القرشي، الجواهر المضية، ج: 3، ص: 144-145 (1293).

(5) عبد القادر القرشي، الجواهر المضية 399/1-400 (327).

كذلك ترجم له عبد القادر القرشي (ت775هـ) في الكنى ترجمةً وجيزةً للغاية، جاء فيها: «أبو نصر الخالدي القاضي الإمام، أستاذ أبي الحسن علي بن عبد الله المَعْمَراني»<sup>(1)</sup>.  
أمّا كتابه (زَلَّةُ القارئ)، فوقفْتُ على نسخة خطّية منه، محفوظة في مكتبة مجلس سنا ضمن مجموع، رقمه 1646، أوراقها 27ب-29ب.

أوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب زَلَّةُ القارئ عن القاضي الشهيد المحسن، أسكنه الله أعلى الجنان: أَعْلَمُ أَنَّ خطأ القارئ في الصلاة لا نصّ فيه في ظاهر الرواية، والمرجع في معرفة ذلك إلى النواذر وقول المشايخ؛ وهو على عشرة فصول» إلخ.  
آخره: «وإنَّ لِحَنَ في غيره، كرهته ولم أرَ عليه الإعادة. والله أعلم. تمّ بحمد الله وحسن توفيقه. وصلّى الله على محمّد وآله أجمعين».

#### 4 زَلَّةُ القارئ (خ) للحَدَّادِي

لا يُعرَفُ عنه الكثير. له ترجمة مقتضبة في الجواهر المضية. جاء فيها: «أحمد بن الزاهد الحاكم العلامة: عُرِفَ بالحَدَّادِي، صاحب كتاب زَلَّةُ القارئ»<sup>(2)</sup>. نقلها التقي الغزي (ت1005هـ)، فقال: «أحمد بن الزاهد الحاكم العلامة: عُرِفَ بالحَدَّادِي، صاحب كتاب زَلَّةُ القارئ. كذا في الجواهر من غير زيادة»<sup>(3)</sup>. هذا توكيد لصحّة ما جاء عنه في الجواهر المضية.

(1) عبد القادر القرشي، الجواهر المضية 94/4 (1986).

كذلك ذكره السمعاني (ت562هـ) في جملة أشياخ أبي الحسن علي بن عبد الله بن محمّد المَعْمَراني في ترجمة الأخير في الأنساب، ج: 11، ص: 404-405، فقال: «وأختلف إلى القاضي أبي نصر المحسن [في المطبوع (الحسن)] بن أحمد الخالدي».

(2) عبد القادر القرشي، الجواهر المضية 335/1 (259).

(3) اللكنوي، الطبقات السنّية، ج: 2، ص: 140 (439).

كذلك نقلها حاجي خليفة، لكن مع إضافة التصريح بأسم والده، فقال: «زلة القارئ لأحمد بن منصور الزاهد الحاكم المعروف بالحدادي»<sup>(1)</sup>.

ضبط صلاح محمد الخيمي أسمه مع إضافة لقبه ونعته بالحكيم بدل الحاكم، فقال كالتالي: «شهاب الدين أحمد بن منصور الزاهد الحكيم المعروف بالحدادي»<sup>(2)</sup>.

من المؤكد عليه بناءً على ما تقدم أنّ الحداديّ ألف كتابًا في موضوع زلة القارئ. أمّا نسبة المخطوطات الثلاث التالية إليه: الأولى في مكتبة رئيس الكتاب، أوراقها 31-34، رقمها 1160، الثانية في مكتبة شهيد عليّ باشا، أوراقها 94-97، رقمها 1061، كلتاهما في السليمانية، الثالثة في دار الكتب الظاهرية، أوراقها 10-16، رقمه 6848<sup>(3)</sup>، فلا تصحّ البتّة.

## 5 زلة القارئ (خ) لأبي اليسر البزديّ (ت493هـ)

هو صدر الإسلام محمد بن محمد بن الحسين (493-421هـ/1030-1100م)، أخو فخر الإسلام عليّ بن محمد بن الحسن البزديّ (482-400هـ/1010-1089م). فقيه حنفيّ. ولي القضاء بسمرقند. قد أنتهت إليه رئاسة الحنفية في ما وراء النهر. توفي في

(1) حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 2، ص: 955.

(2) صلاح محمد الخيمي، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن الكريم)، ج: 1، ص: 390.

(3) الخيمي، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن الكريم)، ج: 1، ص: 390-391 [الرقم 6848].

يُنظر فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية، ج: 3، ص: 138 [الرقم 6848]، حيث شكك هناك بصحة نسبة هذا الكتاب إلى الحداديّ: «ورد في فهرس الظاهرية أنّ المؤلف هو أحمد بن منصور الحداديّ، ولكن

ليس في المخطوط ما يشير إليه».

بخارى. (1)

أما كتابه (زلة القارئ)، فوردت بعض النقول منه، مثل ما جاء في المحيط البرهاني: «هكذا ذكر صدر الإسلام أبو اليسر، رحمه الله، في زلة القارئ» (2). قد وقفت له على بعض النسخ الخطية، والله المنة، منها نسخة مكتبة حاجي محمود أفندي، ببكتاش، 23 ورقة، رقمها 1115.

أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، قال الشيخ الإمام القاضي سيف الدين صدر الإسلام والمسلمين أبو اليسر محمد بن الحسين البزدوي، رحمه الله» إلخ.

آخرها: «فإنه ما لم يبين الحروف، لا يصير قارئ القرآن. والله أعلم وأحكم. تم زلة القارئ بحمد الله، تعالى، وحسن توفيقه. وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين».

6 زلة القارئ (خ) للصدّر الشهيد (ت536هـ)

هو أبو محمد حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة (483-536هـ/1090-1141م). من أكابر الحنفية، من أهل خراسان. (3)

لقد أشار إليه الزليبي في موضعين من كتابه (زلة القارئ) ناقلاً منه. (4) قد وقفت بعون الله على نسختين خطيتين منه: الأولى محفوظة في مكتبة كويريلي فاضل أحمد باشا، 4 أوراق [223أ-226ب]، رقمها 689، الأخرى في مجموعة رئيس الكتاب في المكتبة السليمانية،

(1) عنه يُنظر عبد القادر القرشي، الجواهر المضية، ج: 3، ص: 322، ج: 4، ص: 98-99 (1992)، ابن قطلوبغا، تاج التراجم، ص: 275 (256)، البغدادي، هدية العارفين، مج: 2، ص: 77، اللكنوي، الفوائد البهية، ص: 188، الزركلي، الأعلام، مج: 7، ص: 22.

(2) المرغيناني، المحيط البرهاني، ج: 1، ص: 305 [كتاب الصلاة - فرع في تكبيرة الافتتاح أو ما يقوم مقامها].

(3) عنه يُنظر عبد القادر القرشي، الجواهر المضية 2/649-650 (1053)، تاج التراجم 217-218 (181)، البغدادي، هدية العارفين 1/783، الفوائد البهية 149، الزركلي، الأعلام 51/5.

(4) زلة القارئ 50 و70.

أوراقها 31ب-35ب، رقمها 1159. (1)

ذكر له إسماعيل باشا البغداديّ في ترجمته أربعة عشر مصنّفًا من تصانيفه، ليس بينها (زلّة القارئ)، لكن من اللافت للنظر أنّ بعض آثاره الواردة في آخر ترجمته مطابقة لأخواتها في المجموع الذي فيه نسخة السليمانية لزلّة القارئ، كالتالي: «كتاب الشيوخ (لعلّه البيوع)، كتاب التراويح، كتاب التزكية، كتاب طبخ العصير، كتاب النفقات» (2).

أمّا ما وقفتُ عليه في المجموع، فكما يلي:

كتاب الشيوخ [28ب-31أ]. يليه «كتاب زلّة القارئ»، أوّله: «بسم الله الرحمن الرحيم. أعلموا، وفتحكم الله، تعالى، وإيّانا لمرشد الأمور وأعادنا وإيّاكم من نوائب الدهور»، آخره: «ومنهم من قال: تجوز صلاته. وقاسوه على الأخرس. والله أعلم. تمّ زلّة القارئ. والله الحمد والمثّة. وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم تسليمًا». ثمّ «كتاب طبخ العصير»

(1) يُنظر الفهرس الشامل للتراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط (الفقه وأصوله) 583-584/4 (95) [نسخة واحدة، نسخة كوبريلي].

كذلك يُنظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن) 372 (شرح زلّة القارئ) [الرقم 4233]، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن الكريم) 188-189/2 (شرح زلّة القارئ) [الرقم 4233]، فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية 151-150/3 (شرح زلّة القارئ) [الرقم 4233]، الفهرس الشامل للتراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط (علوم القرآن: مخطوطات التجويد) 80/1 (35) (شرح زلّة القارئ) [نسخة واحدة، نسخة الظاهرية].

يُراجع هنا تطوير علوم القرآن الكريم 40 [التصنيف السادس: (الفارابي)].

(2) البغداديّ، هديّة العارفين: ج: 1، ص: 783. قبله حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 2، ص: 1431 «كتاب البيوع»، مج: 2، ص: 1403 «كتاب التراويح»، مج: 2، ص: 1404 «كتاب التزكية للصدر الشهيد حسام الدين عمر، مختصر»، مج: 2، ص: 1435 «كتاب طبخ العصير»، مج: 2، ص: 1970 «النفقات للصدر الشهيد». للتعليق: قد وهم حاجي خليفة في عزو كتاب النفقات له، وتبعه في ذلك صاحب هديّة العارفين، بل هو للخصّاف (ت 261هـ)، وهو مطبوع بتحقيق الأفغانيّ [حيدر آباد: الدار السلفية، ط 1، 1945/1365]. أمّا الصدر الشهيد، فله (شرح كتاب النفقات للخصّاف) (خ).

[36ب-38ب]. ثم [39أ] «كتاب النفقات للشيخ الإمام الزاهد القاضي أبي بكر أحمد بن عمرو الخصّاف، رحمه الله، شرحه الإمام الكبير الأجلّ حسام الدين الصدر الشهيد البخاريّ، رحمه الله، تعالى».

## 7 زلة القارئ لحسام الدين أبي سعيد بن سعد النسفيّ

صرّح بذكره الفقيه الحنفيّ محمد بن محمد الكاشغريّ (ت705هـ) ونقل منه بعض المواضع في كتابه (منية المصلّي وغنية المبتدي في الفقه الحنفيّ) (ط)، كالتالي: «ذَكَرَ فِي زَلَّةِ الْقَارِيّ لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ حُسَامِ الدِّينِ أَبِي سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ النَّسْفِيِّ: وَلَوْ قَرَأَ: ﴿اللَّهُ (السَّمْدُ)﴾ [2:112] بِالسِّينِ مَكَانَ الصَّادِ، لَا تَفْسُدُ؛ وَهُوَ أَحْتِيَاؤُ نَجْمِ الدِّينِ النَّسْفِيِّ»<sup>(1)</sup>.

## 8 زلة القارئ لفخر الأئمة جمال الإسلام أبي منصور بن أبي جعفر<sup>(2)</sup>

9 زلة القارئ لأبي منصور الكرمانيّ (ت597هـ)<sup>(3)</sup>، صاحب (المسالِك في المناسِك)

(1) الكاشغريّ، منية المصلّي وغنية المبتدي، ج: 1، ص: 498 [فصل في زلة القارئ]. كذلك نقله تمامًا الفقيه الحنفيّ ابن أمير حاج (825-879هـ) في شرحه لمنية الكاشغريّ والمسّمَى (حلبة المجليّ وبغية المهتدي) (ط) ثمّ علق عليه هناك، ج: 1، ص: 498 «كما في الذخيرة: إنّه محكيّ عنه، لأنّ السّمْدَ بالسين هو السيّد. وهكذا حكى فتوى الإمام القاضي أبي بكر الرّزنجريّ. وذكره في الخاتبة عن شمس الأئمة السرخسيّ وعبد الواحد الشيبانيّ. ومشى عليه في الخلاصة، لكن في زلة القارئ لأبي الليث: تفسد، لأنّه بالسين من جملة آلات الزراعة؛ فصار متكلمًا بكلام الناس؛ وهو خطأ محض. أنتهى. قلت: ولعلّ عدَمَ الفسادِ أوّلَى، لأنّ غايته أن يكون اسمًا مشتركًا بين ما ذكره وبين السيّد؛ فلا تفسدُ بالشلّيّ عند البلوى به حتّى لا على المعنى المناسب في هذا المحلّ».

كذلك نقل كلام الكاشغريّ الفقيه الحنفيّ إبراهيم الجليّ (ت956هـ) في غنية المتملّي في شرح منية المصلّي 485 «ذكر في كتاب زلة القارئ للشيخ الإمام حسام الدين أبي سعيد بن أسعد أنّه لو قرأ: ﴿اللَّهُ (السَّمْدُ)﴾ [2:112] بالسين مكان الصاد، لا تفسدُ صلاحه». يلاحظ أنّ اسم والده جاء في المطبوع (أسعد)، كما أنّ نسبته (النسفيّ) غير مذكورة.

(2) فهارس مخطوطات الفقه الحنفيّ الموجودة ضمن برنامج خزانة الماخذ للتراث، ص: 540 (1854).

(3) ذكره الكرمانيّ في كتابه المسالك في المناسك، ص: 1049. جاء في بعض نسخه المعتمدة في تحقيقه [هناك، ص:

1049، الحاشية الثالثة]: (زلة القارئ). يُقابل البغداديّ، هديّة العارفين، مج: 2، ص: 250 «زلة القراء».

(ط)<sup>(1)</sup>

## 10 زلة القارئ (خ) للفارابي (كان حياً 570هـ)

هو برهان الدين أحمد بن أبي حفص بن يوسف الفارابي الحنفي، كان حياً سنة 570هـ/1174م، ففيها نُظِمَ منظومته النوتية التي سماها (زلة القارئ)، كما نصّ بنفسه على ذلك في البيت الخامس قبل الأخير. تتألف من 78 بيتاً. منها نسخة خطية في الظاهرية، أوراقها 86-88، رقمها 4233.<sup>(2)</sup>

لقد ختمها في ليلة الاثنين الموافقة للنصف من شعبان سنة 570 للهجرة، كما نصّ ناظمها بنفسه على ذلك في أواخر منظومته، تحديداً في البيتين قبل الأخير.

(1) دراسة وتحقيق: سعود بن إبراهيم بن محمد الرشيم. بيروت: شركة دار البشائر الإسلامية، ط1، 2003/1424، 1298ص/(و)ص.

(2) GAL S. 1/651 (26a.)، حسن، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن)، ص: 367 [الرقم 4233]، الخيمي، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن الكريم)، ج: 2، ص: 170-168 [الرقم 4233]، فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية، ج: 3، ص: 139-138 [الرقم 4233]، كخالة، معجم المؤلفين، ج: 2، ص: 213.

تنبيهات: أولاً ورد في المصادر الثلاثة الأخيرة (يوسف) على أنه أسم والد الفارابي، لا جدّه؛ وهو خطأ، فقد أورد الفارابي أسمه كاملاً في الشطر الأول من البيت الأخير في منظومته هذه: «ذا أحمد بن أبي حفص بن يوسف من»؛ وهو منقول فيهما على هذا النحو كذلك. كذلك ورد على الوجه الصحيح في موضع آخر من فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن الكريم)، ج: 2، ص: 188 «أحمد بن أبي حفص بن يوسف»، بالمقابل على خلافه في موضع آخر من فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية، ج: 3، ص: 150 «أحمد بن يوسف». ثانياً جاء في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن)، ص: 367 و372 و (علوم القرآن الكريم)، ج: 2، ص: 168 «المتوفى سنة 570»؛ وهو غير صحيح، بل الصواب أنه عامٌ نُظِمَ منظومته، كما قاله الفارابي بنفسه فيها. لذا يصح ما جاء عند بروكلمان من أنه كتبها في هذه السنة وعند كخالة «كان حياً قبل 570هـ-1174م» وما في فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية، ج: 3، ص: «حي 579هـ/1174م»، لكن في المصدر الأخير، ج: 3، ص: 150 «بعد 579هـ/1174م». ثالثاً انفرد كخالة بضبط العنوان على الجمع، هكذا (زلات القارئ).

أول أبياتها: [البسيط]

أَلْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي طَوْلٍ وَإِحْسَانٍ  
بَدءًا وَعَوْدًا وَجَازِي كُلِّ إِنْسَانٍ

آخر أبياتها: [البسيط]

ذَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ بْنِ يُوسُفَ مِنْ  
فَارَابَ نَاطِمُهَا سَعِيًّا لِعُفْرَانَ

لها بعض الشروح، لكن عدت جهات مفهسة للمخطوطات أن أولها للمؤلف نفسه، فعنونتة (شرح زلة القارئ)، وأحالت جميعها على نسخة الظاهرية، أوراقها 88-94، رقمها 4233. (1) مجرد إلقاء نظرة سريعة على ما نقل من آخرها «تمت زلة القارئ» (2)، يتضح بلا أدنى شك أنه ليس بشرح لها، بل ليس في هذه النسخة بيت شعر واحد، إنما هي من نسخ كتاب زلة القارئ لابن مازه (ت536هـ) الملقب بالصدر الشهيد، كما مر الكلام عنه في التصنيف الثالث.

11 زلة القارئ لصدر الفضة الإمام العالم

كذا ضبط عبد القادر القرشي (ت775هـ) ما عرف من اسمه ثم قال في آخر ترجمته المقتضبة: «لا أدري أهو الصدر العالم المذكور قبله أم لا» (3). كذلك قيده حاجي خليفة (ت1064هـ) حينما تحدث عن شروح الجامع الصغير في الفروع للشيباني (ت187هـ)،

(1) حسن، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن)، ص: 372 [الرقم 4233]، الخيمي، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن الكريم)، ج: 2، ص: 188-189 [الرقم 4233]، فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية، ج: 3، ص: 150-151 [الرقم 4233]، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (علوم القرآن: مخطوطات التجويد)، ج: 1، ص: 80 (35) [نسخة واحدة، نسخة الظاهرية].

(2) كما في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم القرآن الكريم)، ج: 2، ص: 189، فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية، ج: 3، ص: 151.

(3) عبد القادر القرشي، الجواهر المضية، ج: 4، ص: 407 (2086) [هناك «له شرح الجامع الصغير»].

فقال: «شرح صدر القضاة الإمام العالم»<sup>(1)</sup>.

ذكر كتابه الكفوي (ت990هـ) ونقل منه نقلاً في ترجمة شيخ الإسلام ركن الأئمة الصباغي في كتابه أعلام الأخيار 238ب، كما يلي: «في زلة القارئ لصدر القضاة: تَنَحُّحُ الإِمَامِ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ لَا بَأْسَ بِهِ، مَا لَمْ يُكْتَبَرْ؛ فَإِنْ كَثُرَ، فَغَيْرُهُ أَفْضَلُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَبَرِّكًا يُتَبَرِّكُ بِهِ لِصَلَاحِهِ وَوَرَعِهِ».

12 تنبيه الخاطر على زلة القارئ والذاكر لابن بلبان (ت739هـ)

المنعوت بالأمير. هو أبو الحسن علاء الدين علي بن بلبان بن عبد الله الفقيه الحنفي (675-739هـ/1276-1339م)، صاحب «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (ط).<sup>(2)</sup> مختلف في سنة وفاته على قولين: قول القلة 731هـ، كما في كشف الظنون وحسن المحاضرة، بينما قول الأغلبية 739هـ، كما في سائر تراجمه.

ذكره حاجي خليفة ونسبه إليه: «تنبيه الخاطر على زلة القارئ والذاكر للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي المتوفى سنة 731 إحدى وثلاثين وسبعمئة»<sup>(3)</sup>.

كذلك ذكره إسماعيل باشا البغدادي في ترجمته له بالعنوان ذاته: «تنبيه الخاطر على زلة»<sup>(4)</sup>

(1) حاجي خليفة، كشف الظنون، مج: 1، ص: 562.

(2) عنه يُنظَرُ عبد القادر القرشي، الجواهر المضية، ج: 2، ص: 548 (954)، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج: 3، ص: 100-101، ابن قلوبغا، تاج التراجم، ص: 208 (166)، السيوطي، بغية الوعاة، ص: 331، ابن الحنائي، الأثمار الجنية 503/2 (378)، الكفوي، كتاب أعلام الأخيار 295ب-296أ، اللكنوي، الفوائد البهية 118-119، البغدادي، هدية العارفين، مج: 1، ص: 718 [ابن بلبان]، الزركلي، الأعلام، مج: 4، ص: 267-268.

(3) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج: 1، ص: 486.

(4) في المطبوع (رلة) براءٍ مهملة.

## القارئ والذاكر<sup>(1)</sup>.

ذكره كمال يوسف الحوت، محقق (الإحسان)، وقيدته على نحو «تنبيه الخاطر على زلة القارئ الذاكِر»<sup>(2)</sup> بلا واو، مع العلم أنه عوّل في نقله على كشف الظنون وهدية العارفين، وهي الواردة فيهما، كما تقدّم، ثم قال: «مخطوط»<sup>(3)</sup> دون الإحالة على مصدر ما.

منه نسخة خطيّة، يتيمة على حدّ علمي القاصر، في مجموع محفوظ في مكتبة الملك عبد العزيز (مجموعة الشفاء) بالمدينة المنورة، رقمه 775، عدد أوراقه 122، يحتوي على خمسة مصنّفات. أمّا النسخة، فأوراقها 90ب-123أ. ليس لها عنوان. تاريخ نسخها مذکور في آخرها، وهو سنة 894هـ؛ وهي مفهّسة في فهرس هذه المكتبة على أنّ صاحبها من المجاهيل. أقوم في الوقت الراهن على تحقيق (تنبيه الخاطر) بناءً عليها.

أوله بعد البسملة [90ب]: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ وَسَلَّم تَسْلِيمًا كَثِيرًا. أَعْلَمُ، وَقَفْنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ لِبَاعْتِهِ وَأَعَانَنَا عَلَى ذِكْرِهِ وَشُكْرِهِ وَحُسْنِ عِبَادَتِهِ، أَنْ تَغْيِرَ لَفْظِ الْمُصَلِّيِّ عَنِ الْمَوْضِعِ الْأَصْلِيِّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِعَجْزِهِ عَنِ التَّنْطِقِ بِبَعْضِ الْحُرُوفِ» إلخ.

آخره [123أ]: «وَكَذَلِكَ مَنْ يَقِفُ فِي مَوْضِعِ الْوَصْلِ وَيَصِلُ فِي مَوْضِعِ الْوَقْفِ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُؤْمَ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ تَقْلِيلَ الْجَمَاعَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ. تَمَّ الْكِتَابُ بِعَوْنِ اللَّهِ، تَعَالَى، وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ».

## 13 قنية الإمام (خ) للجندي (ت796هـ)

هو محمد بن عبد الرحمن بن أوباع الجندي (ت796هـ)؛ وهذا شرحه على القصيدة النونية

(1) البغدادي، هدية العارفين، مج: 1، ص: 718.

(2) ابن بلبان، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ج: 1، ص: 20 (2).

(3) ابن بلبان، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ج: 1، ص: 20 (2).

المغنية عن زلل القارئ للقرآن للفارابي<sup>(1)</sup>. من نسخه الخطية نسخة صوفيا، عدد أوراقها 24، رقمها 2122، ونسخة المتحف البريطاني، أوراقها 129-142، رقمها Or. 3095.<sup>(2)</sup>

جاء على طرة نسخة المتحف البريطاني: «كتاب فنية الإمام، جمعه في نثر الأبيات الموسومة بزلة القارئ الضعيف الحاج محمد بن عبد الرحمن بن أوباع نشى [كذا] الجندي، غفر الله له ولوالديه».

بداية الشرح: «أما بعد، يقول الشيخ الإمام والقزم المهتم الحاج الجندي، رحمة الله عليه: فقد سألتني وأخفني بعض الأصحاب والأثرب والخلائن في شرح القصيدة النونية المعنوية عن زلل القارئ للقرآن التي نظمها أستاذ الزمان، صدر الشريعة، سلطان الحقيقة، شيخ شيوخ الإسلام والطريقة، سيد العلماء في العالمين، برهان الملة والدين الفارابي، قدس الله روحه ونور ضريحه».

#### 14 الطارئ على زلة القارئ (ط) لابن طولون (ت 953هـ)

هو شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الدمشقي الصالحي الحنفي (880-953هـ/1475-1546م)، عالم بالتراجم والفقهاء. له مشاركات وتوايف في علوم شتى.<sup>(3)</sup>

(1) يُراجع هنا التأليف السادس.

(2) GAL S. 1/651 (26a.)، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (علوم القرآن: مخطوطات التجويد)، ج: 1، ص: 81، 142 (53) [نسخة المكتبة البريطانية (كذا بالتعويل على بروكلمان، بل عنده المتحف البريطاني)] و (54) [نسخة صوفيا]. تعقيب على ما جاء في الفهرس الشامل: ورد هناك (53) «قنية الإمام» و (54) «شرح النونية المغنية عن زلل القارئ» على أحما شرحان للجندي. أقول: هذا غير صحيح، بل هما شرح واحد.

(3) يُنظر عنه الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون: سيرة ذاتية للمؤلف وبيان مؤلفاته البالغة (753) كتابًا [تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1996/1416، ص226]. كذلك البغدادي، هدية العارفين، مج: 2، ص: 240-241، الزركلي، الأعلام، مج: 6، ص: 291.

من تصانيفه الكثيرة تعليقه (الطارئ على زلة القارئ) (ط). ذكره إسماعيل باشا البغدادي بهذا العنوان<sup>(1)</sup>. منه -على حدّ علمي المحدود- نسخة خطيّة في مكتبة الدولة ببرلين، ست أوراق [9ب-114أ]، رقمها Lbg. 704، جاء على طرّة هذه النسخة [9أ] أنّه «بخطّه»<sup>(2)</sup>. قد حقّقته بناءً عليها<sup>(3)</sup>.

أوله بعد البسملة: «الحمد لله الذي وفق للتفقه في الدين من لطف به. والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وآله وصحبه. وبعد، فهذا تعليق، سمّيته الطارئ على زلة القارئ<sup>(4)</sup>» إلخ. آخره: «في الحيل: إذا وقف في غير موضعه أو ابتدأ في غير موضع الابتداء، لم يتغيّر به المعنى، لم تُفسد بالإجماع؛ وإن تغيّر تعبيرًا فاحشًا بأن قرأ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [18:3] ووقف ثم قرأ: ﴿إِلَّا هُوَ﴾، وقرأ: ﴿وَقَالَتِ الْكُفْرَىٰ﴾ [30:9] ووقف ثم قرأ: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾، لا تفسد صلاته عند عمارة المشايخ. وقال بعض العلماء: تفسد. والفَتْوَى على عدم الفساد على كلّ حالٍ. أنتهى».

## 15 زلة القارئ (ط) للزليّ (ت1010هـ)<sup>(5)</sup>

صاحبها محرم بن أبي البركات محمد بن العارف بن الحسن الزليّ السيواسيّ ثمّ القسطنطينيّ، أبو الليث الواعظ الحنفيّ الخلوّتيّ. ربّ رسالته على ستّة فصول، فذكرها جميعًا مركّزة. ثمّ

(1) البغداديّ، هديّة العارفين، ج: 2، ص: 241، لكن في المطبوع بإهمال الهزمة (تسهيلها) في الموضوعين، هكذا (الطاري على زلة القارئ). يجدر التنبيه هنا إلى أنّ المؤلّف ابن طولون لم يورده في كتابه الفلك المشحون، لكن محقق هذا الكتاب قد أستدركه عليه في الفصل الرابع [ملحق قائمة المؤلّفات]، ص: 147 (743).

(2) يُنظر (572) (1/217) Ahlwardt: Verzeichnis der arabischen Handschriften. كذلك الفهرس الشامل للتراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط (التجويد) 327/2 (37) [نسخة واحدة، نسخة مكتبة الدولة ببرلين (الطارئ في زلة القارئ)].

(3) بيروت: دار ابن حزم، ط1، 2018/1439، ص116.

(4) هكذا مهمومًا في الموضوعين في الأصل؛ وهو المعتمد في ضبطه، لأنّه بخطّ مؤلّفه.

(5) بتحقيقيّ. عمّان: جمعيّة المحافظة على القرآن الكريم، 2018/1439، ص221.

شرح بالكلام عنها فصلاً فصلاً؛ فأولها في الخطأ في الإعراب وما يتصل به من التشديد في غير موضعه وتركه في موضعه أو القصر في محل المد أو العكس، وآخرها في وقف الكفر.

### 16 مَنحة الباري في إصلاح زلة القاري (خ) للعجمي (ت1113هـ)<sup>(1)</sup>

هو أبو علي حسن بن علي بن يحيى العجمي (1049-1113هـ/1639-1702م)، مؤرخ، من علماء الحديث. أصله من اليمن، مولده بمكة ووفاته بالطائف. كان يدرس في الحرم المكي.

من (منحة الباري) نسخة خطية ضمن مجموع من مؤلفات العجمي، محفوظ في مجموعة جاريت بمكتبة جامعة برنستون، عدد أوراقه 132 ورقة، رمز الحفظ 940H.<sup>(2)</sup>

أولها بعد البسمة [64ب]: «قال الشيخ العالم الحبر المدقق الفهامة حسن بن علي العجمي، طيب الله ثراه ووسع مثواه: أعلم، وفقنا الله وإياك لما يرضيه وحققنا بالسنة فيما نبديه ونخفيه، أن القرآن له معانٍ: معنى في اللغة ومعنى في الشرع» إلخ.

نهايتها [84ب-85أ]: «وهنا أنتهى ذكر الصفات السبع والأربعين. ولم أجد لها [85أ] مسرودة هكذا. وإنما جمعتهما من الكتب بالتتبع. والحمد لله، رب العالمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم عدد خلق الله بدوام الله. آمين!».

### 17 رسالة في زلة القارئ (خ) لطريقتي أمير (ت1186هـ)

هو مصطفى بن عبد الله الرومي المدرس الحنفي. كان ترجم فصل الاعتقاد من الطريقة المحمدية، فأشتهر بطريقتي أمير.<sup>(3)</sup>

(1) عنه الزركلي، الأعلام، مج: 2، ص: 205.

(2) فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون، ج: 2، ص: 183 [الرقم 2008، المخطوط التاسع].

(3) يُنظر عنه البغدادي، هدية العارفين، ج: 2، ص: 452.

ذكر له إسماعيل باشا البغداديّ في ترجمته مجموعةً من تواليفه، لكن ليس بينها هذه الرسالة في زلّة القارئ. منها مخطوط في مجموعة محمّد عاصم بك الموجودة في مكتبة كوبريلي للمخطوطات بإستانبول، أوراقه 72-78، رقمه 243.<sup>(1)</sup>

### الفصل الرابع: جهود علماء القرآن وأصحاب المذاهب الفقهيّة الأخرى

يجدر ذكره والتوكيد عليه أنّ أصحاب هذه الفتاوى والفصول والتوايف المفردة في موضوع زلّة القارئ هم من العلماء الفقهاء الذين يركّزون بدورهم على الجوانب الفقهيّة جرّاء وقوع الزلّل في قراءة القرآن والأذكار في الصلاة وتبعات ذلك من فساد الصلاة الموجب إعادتها أو عدمه، بينما علماء القراءات والتجويد الذين أسهموا من جانبهم مساهمات جليّة في المحافظة على القرآن الكريم وصحّة تلاوته وحسن أدائه<sup>(2)</sup> ينصبّ أهتمامهم وأشتغالهم أوّلاً وآخرًا بتلقّي القرآن وتلقينه، وذلك بأعتماد القراءات المتواترات برواياتها المشهورات وأوجهها الصحيحة، حتّى إنّ أحكامهم في مسائل معيّنة قد تتفاوت بتفاوت نظرتهم ومفهومهم إليها.

كذلك يجدر التنويه بأنّ أصحاب المساهمات في موضوع زلّة القارئ في قراءة القرآن والأذكار في الصلاة من الفقهاء الأحناف؛ فلهم الفضل الكبير في تطوير هذا العلم والاعتناء به غاية الاعتناء بخلاف الشافعيّة والحنابلة الذين لا يُعرّف لهم نتاج كبير فيه على العموم؛ فهذا هو الإمام القفال (416-327هـ)، شيخ الشافعيّة في عصره بخراسان، لم يخصّص في كتاب الصلاة من فتاويه فصلاً عن زلّة القارئ في القراءة في الصلاة، بل أورد فيه مسائل متفرّقة

(1) لعلّه يوجد منها نسخة أخرى. يُنظر الفهرس الشامل للتراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط (الفقه وأصوله)، ج: 4، ص:

584 (99) [زلّة القارئ في الصلاة (رسالة في) (فقه حنفيّ) مصطفى [الحنفيّ]، نسخة تطوان].

(2) عن مساهماتهم وكذلك مساهمات النحاة وأصحاب المعاجم في الصوتيات يُراجع حمدان، القصيدة الخراسانيّة، ص: 5-

24 [مساهمات علماء التجويد في القرآن الرابع الهجريّ (الخاقانيّ والملطيّ واللالكائيّ والخراسانيّ)، النحاة، أصحاب

المعاجم اللغويّة، علماء القراءات].

فحسب<sup>(1)</sup>. بالمقارنة معه لم يعرّج تقيّ الدين السبكي (756-683هـ) إطلاقاً على موضوع زلة القارئ في فتاويه<sup>(2)</sup>. أما كتب الفقه عند الشافعية، فمن أشهرها شيوعاً وأغزرها بياناً كتاب المجموع للنووي (676-631هـ) الذي شرح فيه المهذب للشيرازي (ت476هـ). ليس فيه فصل مستقلّ عن زلة القارئ، بل بعض المسائل فحسب، كمسألة قراءة الفاتحة مرتبةً متواليّة<sup>(3)</sup> والمسائل الأربع الأولى من (فصل في مسائل مهمّة تتعلق بقراءة الفاتحة وغيرها في الصلاة)<sup>(4)</sup>. يجدر ذكره هنا الديري (694-612هـ)، وهو فقيه شافعي، إذ له ضمن جملة مؤلفاته كتاب في اللحن بشطره بعنوان (الميزان الوفي في اللحن الجليّ والحفيّ)<sup>(5)</sup>.

أما الحنابلة، فمن أشهر مراجعهم المعول عليها فتاوى ابن تيمية (728-661هـ)؛ فعلى ضخامتها وتعدد موضوعاتها لا مسائل فيها عن زلة القارئ إلا واحدة، هي «سئل عمّن يلحن في الفاتحة: هل تصح صلاته؟»<sup>(6)</sup>. مع ذلك ثمة بعض الجهود المتميزة عند بعض أصحابهم، كأبن البناء (471-376هـ) الذي صنّف كتاباً فريداً في عيوب النطق بعنوان (بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء)<sup>(7)</sup>.

أما المالكية، فحظهم في ذلك أفضل من الشافعية والحنابلة، لكن دون الأحناف؛ فقد اشتغل عدد من فقهاءهم، أمثال اللخمي وأبن رشد والمازري وأبن الحاجب، بمسائل ذوات علاقة

(1) يُراجع فتاوى القفال، ص: 66-67 (52)، 73 (60)، 76 (66)، 89 (90)، 90 (92-91)، 98 (101)، 106 (116) [تحقيق: مصطفى محمود الأزهرى. الرياض/القاهرة: دار ابن القيم/دار ابن عثمان، ط1، 2011/1432، ص283].

(2) بيروت: دار المعرفة: [د.س.]، 2مج.

(3) النووي، كتاب المجموع، ج: 3، ص: 313-315.

(4) النووي، كتاب المجموع، ج: 3، ص: 358-361.

(5) تحقيق وتعليق: طه محمد فارس. آفاق الثقافة والتراث، ص: 129-160.

(6) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ج: 22، ص: 443 [المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 2004/1425، 28ج/28مج].

(7) تحقيق: غانم قدوري الحمد. عمان: دار عمّار، ط1، 2001/1421، ص68.

بموضوع زلّة القارئ، نحو إمامة اللّحّان. أبرزهم الفقيه المالكيّ الشهير بالحطّاب (902-954هـ)، إذ تحدّث عن هذه المسألة بمزيد من البيان والتفصيل في كتابه (مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل) (ط)<sup>(1)</sup>. أمّا بعضهم الآخر، فأفرد فيه بعض الكتب والرسائل، مثل مكّي القيسيّ (ت 437هـ)<sup>(2)</sup>، فله (الردّ على الأئمّة فيما يقع في الصلاة من الخطأ واللحن في شهر رمضان وغيره)<sup>(3)</sup>، ومن المتأخّرين الصّفّاقسيّ (ت 1118هـ)<sup>(4)</sup>، صاحب (تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين)<sup>(5)</sup> (ط)، والتّأوديّ (ت 1209هـ)<sup>(6)</sup>، مؤلّف (التحرير والإتقان في الكلام على صلاة اللّحّان)، والأمير (ت 1232هـ)<sup>(7)</sup>، مصنّف (رسالة في لحن القراء والإنكار على من يقول بكفر اللّاحن)<sup>(8)</sup> (ط).

أمّا في عصرنا، فظهر الاهتمام بهذا الموضوع بكتّافة ملموسة لأهمّيته وخطورته، فألّف فيه العديد من الأقران، أمثال الشيخ أيمن سويد (مواليد 1374هـ)، له (البيان لحكم قراءة

(1) يُنظر الحطّاب، مواهب الجليل، ج: 2، ص: 367-372.

(2) هو أبو محمد مكّي بن حمّوش أبي طالب بن محمّد بن مختار القيسيّ الأندلسيّ. عالم بالتفسير وعلون القرآن وعلوم اللغة والأدب مع اهتمام بالفقه المالكيّ. عنه الزركليّ، الأعلام، مج: 7، ص: 286. جاء في الدراسة المنصّرة لتفسيره الهداية إلى بلوغ النهاية، ج: 1، ص: 16: «أمّا مذهبه الفقهيّ، فقد كان مالكيّاً أخذاً عن شيخه أبي الحسن القابسيّ في القيروان. وعدّه أبن فرحون من أعيان المذهب المالكيّ من الطبقة الثامنة. وترجم له القاضي عياض بأعتبره من أعلام المذهب المالكيّ. وفي مؤلّفاته كتب ورسائل في الفقه المالكيّ، لكنّه لم يكن فيها ولا في تفسيره الهداية متعصّباً لمذهبه».

(3) مكّي القيسيّ، الهداية، ج: 1، ص: 26 (89) [الدراسة].

(4) هو أبو الحسن عليّ بن محمّد بن سالم النوريّ. عنه الزركليّ، الأعلام، مج: 5، ص: 14.

(5) تقديم وتصحيح: نجبة من العلماء. القاهرة: مكتبة الثقافة الدنيّة، [1406] / 1986، ص: 154.

(6) هو محمّد التاودي بن محمّد الطالب بن محمّد بن عليّ الفاسيّ، فقيه المالكيّة في عصره. عنه الزركليّ، الأعلام، مج: 6، ص: 62.

(7) هو محمّد بن محمّد بن أحمد السبباويّ المالكيّ. عنه الزركليّ، الأعلام، مج: 7، ص: 71.

(8) تحقيق: عمر مالم أبي حسن المراطي. قدّم له: كمال محمّد المهدي. مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2007، ص: 34.

القرآن الكريم بالألحان<sup>(1)</sup>، الشيخ حمد السيّد (مواليد 1383هـ)، له (تذكير أولي الألباب بالأخطاء الشائعة في تلاوة أمّ الكتاب) و (تذكير الأمة بأخطاء التلاوة الشائعة في جزء عمّ)، الشيخ محمّد حوّا (مواليد 1390هـ)، له (تنبيه القراء إلى ما خفيّ وشاع من الأخطاء)<sup>(2)</sup>، الشيخ محمود بن عبد الجليل روزن، له (لحن القراء في الناء والذال والطاء)<sup>(3)</sup>، الشيخ محمّد بن موسى آل نصّر، له (الأخطاء الواقعة في قراءة سورة الفاتحة من المصلّين وأئمّة المساجد والقارئین نحوًا من مائتي خطأ يقع لهم فيها)<sup>(4)</sup>، الشيخ محمّد إبراهيم سرحان، له (لحن اللسان في كلم القرآن)<sup>(5)</sup>، الشيخ حسام يوسف الرزّاز، له (من الأخطاء الشائعة في قراءة القرآن الكريم)<sup>(6)</sup>، الشيخ عليّ بن سعد الغامديّ المكيّ، له (اللحن في قراءة القرآن الكريم)<sup>(7)</sup>.

(1) ليس موضوعه اللحنَ بمفهوم الخطأ، بل بمعنى النغم الصوتيّ والمقام الموسيقيّ؛ وهذا من جملة المباحث المطروحة في موضوع زلة القارئ.

يقابل المرغينانيّ، المحيط البرهانيّ، ج: 1، ص: 335-336 [الفصل السادس عشر في التغمّيّ والألحان]، الأندريّ، الفتاوى التاتارخانية، ج: 1، ص: 500 [الفصل السادس عشر في التغمّيّ بالقرآن والألحان]، الفتاوى الهندية، ج: 1، ص: 82 [لو قرأ القرآن في الصلاة بالألحان].

(2) البرماويّ، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء في ما بعد القرن الثامن الهجريّ، (المدينة المنورة، مكتبة دار الزمان، 2007/1428)، ط2، ج: 1، ص: 134 (1-2)، 521 (1)، 696 (2).

(3) عثمان: دار عتار، ط1، 2018/1439، 275ص.

(4) عثمان: دار الأثرية، ط1، 2005/1426، 123ص.

(5) القدس: [د. ن. ن.]، [1407] / 1987، 95ص.

(6) الرياض: دار طيبة، ط1، 2004/1425، 118ص.

(7) بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، 2014/1434، 136ص.

## الختاتمة:

إنّ موقف فقهاء الأحناف، خاصة المتأخرون منهم، يميل كلّ الميل إلى تفهّم ما يقع فيه أهل الصلاة من العاتمة من زلّل في قراءة القرآن والأذكار على اختلاف أنماطه وتنوّع مظاهره لعموم البلوى، وذلك من باب التيسير دون التعسير عليهم. يندرج ضمن منظومة التيسير أمور عديدة، أبرزها (1) كلّ ما قد قرئ به وإن كان شاذّاً في القراءة، (2) كلّ ما صحّ وجهه في العربيّة، قرئ به سهواً أو غلطاً وإن لم يُقرأ به، (3) كلّ ما قد قرئ به وهو لغة بعض صحيح العرب؛ فحظيت على مدار أعصار متوالية وأزمان متعاقبة بإنعاش كبيرٍ وأستعمالٍ واسعٍ قراءات شواذّ ولهجات عربيّة قديمة وألفاظ عربيّة غريبة ومولدة مع توجيهات دلالية وتعليقات لغويّة. كان لذلك بالغ الأثر في إثراء اللغة العربيّة وإغناء معجمها التاريخي بألفاظ ومفردات وتعابير قد خرجت من دائرة الاستعمال اللغوي، لكن بالمقابل جاء ذلك كلّ على حساب مبدأ النظم القرآنيّ الذي هو وجه من وجوه إعجاز القرآن، لأنّ هؤلاء الفقهاء يرون أنّ تقديم المصلحة الشرعيّة الفقهيّة بحقّ صلاة العاتمة من باب أوّل لعموم البلوى بينهم.

## التوصيات:

أوصي جمهور المشتغلين بالعلوم القرآنيّة والفقّه الإسلاميّ بثلاثة أمور أساسيّة:

- الاهتمام والعناية بهذا العلم الحقيقيّ الجدير، والتعرّف على موضوعاته ومباحثه من قريب مع كشف المزيد عن مظانّه وموارده ومصادره؛ فلا يزال الكثير منها غير مكشوف ولا معروف.
- تحرير متونه ونشر نصوصه، وذلك بإخراج تراثه المخطوط إلى عالم النور وفق قواعد

التحقيق وأصول النشر المعاصرة.

- أعماده وإقراره في المناهج المقررة للعلوم الشرعية وتدرّيس موادّه وتعليمها للطلبة مع حتّهم وتشجيعهم على الاشتغال به دراسةً وبحثاً.

## المصادر والمراجع

### أولاً-المصادر والمراجع العربية:

- القرآن الكريم: مصحف المدينة النبوية [المضبوط على قراءة أبي بكر عاصم بن أبي النجود الكوفيّ الأسديّ (٧٤٥/١٢٧) برواية أبي عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسديّ (٩٠-١٨٠/٧٠٩-٧٩٦)]. المدينة المنورة: مُجَمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١١/ [١٩٩٠]، ٦٠٤ ص/«ل»ص.
- ابن أمير حاج، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد (825-1422/879): حَلَبَةُ المِجَلِّيِّ وَبُعْيَةُ المِهْتَدِيِّ فِي شَرْحِ مُنْيَةِ المِصَلِّيِّ وَغُنْيَةِ المِثْتَدِيِّ فِي الفقه الحنفيّ للعلامة محمد بن محمد بن عليّ الكاشغريّ المتوفى 705هـ. أعتنى به وضبطه: أحمد بن محمد الغلابي الحنفي. بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 2015/1436، 2/ج2مج.
- ابن بلبان، الأمير أبو الحسن علاء الدين عليّ بن بلبان بن عبد الله الفقيه الحنفيّ (675-1276/739-1339): الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان. قدّم له وضبط نصّه: كمال يوسف الحوت. بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1987/1407، 9/ج6مج ومجلّد الفهارس.
- ابن حجر العسقلانيّ، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن عليّ بن محمد الكنايّ (773-1372/852-1449): الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1348-1350/ [1929-1931]، 3/ج4مج.

- ابن دُرَيْد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (321-933/223-838): كتاب جمهرة اللغة. حققه وقدم له: رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين، ط1، [1407] / 1987، 3/ج3/مج.
- ابن طولون، أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد الصالحى الدمشقى (880-1546-1475/953): الطارئ على زلة القارئ [يليه (زلة القارئ) للطهطاوي]. تقديم وتحقيق: عمر يوسف عبد الغنى حمدان. بيروت: دار ابن حزم، ط1، 2018/1439، ص5-74.
- ابن عقيلة المكّي، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن أحمد بن سعيد الحنفى (1737 / 1150): الزيادة والإحسان في علوم القرآن. حققه وعلق عليه: محمد عثمان. بيروت: دار الكتب العربية، ط1، [1430] / 2009، 3/ج3/مج.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزوينى الرازى (329-395/1004-941): معجم مقاييس اللغة. بتحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون. [بيروت]: دار الفكر، 1979/1399، 6/ج6/مج.
- ابن فُطْلُوغَا، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السُودُويّ (802-879/1474-1399): تاج التراجم. حققه وقدم له: محمد خير رمضان يوسف. دمشق/بيروت: دار القلم، ط1، 1992/1413، 568ص.
- ابن نُجَيْم، سراج الدين عمر بن إبراهيم بن محمد الحنفى (1596/1005): النهر الفائق شرح كنز الدقائق. حققه وعلق عليه: أحمد عزو عناية. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2002/1422، 3/ج3/مج.

- ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي ثم الإسكندري الحنفي (861-1457/790-1388): فتح القدير شرح الهداية للمرغيناني (ت593هـ). علق عليه وخرّج آياته وآحاديثه: عبد الرزاق غالب المهدي. بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 2003/1424، 11 ج. [معه متن الهداية، والعناية في شرح الهداية، وحاشية سعدي جليبي على العناية].
- أبو منصور الأزهريّ، محمد بن أحمد بن الأزهر الهرويّ (282-895/370-981): تهذيب اللغة. بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، ط1، 2001 / 1421، 15 مج.
- إسماعيل باشا البغداديّ، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابايّ (1255-1839/1339-1920): (1) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، [د. س.].، 2 ج/2 مج؛ (2) هديّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين. عُني بصحيحه: Kilisli Rifat Bilge [مج1]، Avni Aktuç [مج2]، İbnülemin Mahmud Kemal İnâl [مج1-2]. إستانبول: مطبعة وكالة المعارف، مج1: [1371] / 1951، مج2: [1375] / 1955، 2 مج.
- الأندريّتي، فريد الدين عالم بن العلاء الأنصاريّ الدهلويّ الهنديّ (786/1384): الفتاوى التاتارخانيّة. قام بتحقيقه: سجّاد حسين. كراتشي (باكستان): إدارة القرآن والعلوم الإسلاميّة، 1990/1411، 5 ج/5 مج.
- البرّقماويّ، إلياس بن أحمد حسين بن سليمان: إمتاع الفضلاء بتراجم القرّاء في ما

بعد القرن الثامن الهجري. المدينة المنورة: مكتبة دار الزمان، ط2، 1428/2007، 5/ج5/مج.

• البزّازي، حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب الكزّديّ البريقيّ الخوارزميّ الحنفيّ (1424/827): الفتاوى البزّازيّة [بهامش الفتاوى الهندية]. بولاق: المطبعة الكبرى الأميرية، ط2، 1310/[1890]، ج4-6/مج4-6.

• التقيّ الغزيّ، تقيّ الدين بن عبد القادر التميميّ الداريّ الحنفيّ (1010/1005): الطبقات السنّية في تراجم الحنفيّة. تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلو. القاهرة/الرياض: هجر/دار الرفاعي، ط1، 1410/1989، 5/مج.

• الجبريّ، عبد الرحمن بن حسن (1237-1167/1822-1754): عجائب الآثار في التراجم والأخبار. القاهرة: المطبعة العامرة الشرفيّة، 1322/1904، 4/ج2/مج.

• حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب چلي (1017-1067/1609-1657): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، 2/مج. [تصوير طبعة إستانبول: مطبعة وكالة المعارف، 1360-1362/1941-1943، 2/مج]

• حسن، عزّة: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريّة (علوم القرآن). دمشق: المجمع العلميّ العربيّ، 1381/1962، 462ص.

• الخطّاب، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن عبد الرحمن المالكيّ المغربيّ (902-954/1497-1547): مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل.

- نواكشوط: دار الرضوان، ط1، 1431/2010، 7مج.
- حمدان، عمر يوسف عبد الغنيّ: رسائل في الوقوف المفروضة وبيان ألفاظ الكفر في القرآن الكريم. مجلّة معهد الإمام الشاطبيّ للدراسات القرآنيّة 9 (1431 / 2010) 291-368؛ (2) مشروع المصاحف الثاني في العصر الأمويّ، مجلّة البحوث والدراسات القرآنيّة 4/2 (2007/1428)، 116-63.
  - حيدر، حازم سعيد: علوم القرآن بين البرهان والإلتقان - دراسة مقارنة. المدينة المنورة: مكتبة دار الزمان، [1999]/1420، 748ص.
  - الخراسانيّ، أبو عبد الله محمّد بن يوسف بن محمّد بن إسحاق بن إبراهيم المقرئ (ق4/10): القصيدة الخراسانيّة في ذكر مخارج الحروف وصفاتها ومعرفة المجهور والمهموس وغير ذلك على وزن قصيدة أبي مزاحم الخاقانيّ برواية أبي عليّ الأهوازيّ. دراسة وتحقيق: عمر يوسف عبد الغنيّ حمدان. عمّان: المكتب الإسلاميّ، ط1، 2017/1438، 58ص.
  - الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الفراهيديّ الأزديّ (١٠٠-١٧٠/٧١٨-٧٨٦): كتاب العين. بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، ط١، ٢٠٠١/١٤٢١، ١١١٩ص.
  - الخيمي، صلاح محمّد: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريّة (علوم القرآن الكريم). دمشق: مجمع اللغة العربيّة، ج1: 1983/1403، ج2-3: 1408/1984، ج3.
  - داود بن يوسف الخطيب الحنفيّ: الفتاوى الغياثيّة. بولاق: المطبعة الأميريّة، ط1،

1321/[1903]، 192ص.

- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (٦٧٣-٧٤٨/١٢٧٤-١٣٤٨): سير أعلام النبلاء. حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط [وآخرون]. بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط ١، ١٤٠١-١٤٠٩/١٩٨١-١٩٨٨، 25 ج/٢٥ مج.
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن عليّ (1396-1310/1893-1976): الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. بيروت: دار العلم للملايين، ط 9، [1410] / 1990، 8 مج.
- الزليبي، أبو الليث محمّد بن محمّد بن العارف (1601/1010): زلة القارئ: دراسة وتحقيق: عمر يوسف عبد الغني حمدان. عمّان: جمعية المحافظة على القرآن الكريم، 2018/1439، 221ص.
- سرّكيس، يوسف إيلان: معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة، 2 ج/2 مج.
- السمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمّد بن منصور التميمي (٥٠٦-٥٦٢/١١١٣-١١٦٧): الأنساب. حقّق نصوصه وعلّق عليه: عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليمانيّ [ج 1-6، 9]، محمّد عوامة [ج 7-8]، عبد الفتّاح محمّد الحلو [ج 10]، رياض مراد ومطيع الحافظ [ج 11]، أكرم البوشي [ج 12]. القاهرة: مكتبة ابن تيميّة، ٢٠٠٩/١٤٣٠، 12 ج/12 مج.
- السيوطي، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمّد الخضير

(١٥٠٥-١٤٤٥/٩١١-٨٤٩): (1) الإتيان في علوم القرآن. مراجعة وتدقيق: سعيد المنذوه. بيروت: دار الفكر، ط١، ١٤١٦/١٩٩٦، ٢ مج. (2) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. عني بتصحيحه: محمد أمين الخانجي. القاهرة: مطبعة السعادة، 1908/1326، 461 ص.

● الشافعيّ، حسين محمد فهمي: الدليل المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. القاهرة: دار السلام، ط2، 2002/1422، 1000 ص.

● الطحطاويّ/الطهطاويّ، أحمد بن محمد بن إسماعيل الحنفّيّ (1816/1231):

(1) حاشية الطحطاويّ العالم العلامة أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاويّ الحنفّيّ المتوفّي سنة 1231 هـ على مراقبي الفلاح شرح نور الإيضاح للشيخ حسن بن عمّار بن عليّ الشرنبلاليّ المتوفّي سنة 1069 هـ في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة، ر. ضبطه وصحّحه: محمد عبد العزيز الخالدي. بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1997/1418، 758 ص. (2) زلّة القارئ [مع (الطارئ على زلّة القارئ) لابن طولون]. تقديم وتحقيق: عمر يوسف عبد الغنيّ حمدان. بيروت: دار ابن حزم، ط1، 2018/1439، ص75-116.

● عبد القادر القرشيّ، أبو محمد محيي الدين عبد القادر بن محمد بن محمد الحنفّيّ

(696-1297/775-1373): الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية. تحقيق: عبد

الفتاح محمد الحلّو. [القاهرة]: هجر، 1993/1413، ط2، 5 ج/5 مج.

● عليّ باشا مبارك، عليّ بن مبارك بن سليمان الروجيّ (1239-1824/1311-1824)

(1893): الخطط التوفيقيّة الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة.

- بولاق مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، 1304-1306/1886-1888،  
20 ج/4مج.
- الفتاوى الهندية [= الفتاوى العالمكيريّة]. بولاق: المطبعة الكبرى الأميرية، ط2،  
1310/[1890]، 6 ج/6مج.
  - فهارس مخطوطات الفقه الحنفيّ الموجودة ضمن برنامج خزانة الماجد للتراث. دبي:  
مركز جمعة الماجد، 2010/1431، 955ص.
  - الفهرس الشامل للتراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط (علوم القرآن - مخطوطات  
التجويد). عمّان: المجمع الملكيّ لبحوث الحضارة الإسلاميّة، 1986/1406،  
3 ج.
  - الفهرس الشامل للتراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط (الفقه وأصوله). عمّان: المجمع  
الملكويّ لبحوث الحضارة الإسلاميّة/مؤسسة آل البيت للفكر الإسلاميّ، 1420-  
1999/25-2004، 12 ج.
  - فهرس المخطوطات العربيّة المحفوظة في مكتبة الأسد الوطنيّة. دمشق: مكتبة الأسد  
ج1: [1413] / 1993، ج2: [1414] / 1994، ج3: [1415] /  
1995، 3 ج.
  - فهرست مصنّفات تفسير القرآن الكريم. إعداد: مركز الدراسات القرآنيّة. المدينة  
المنوّرة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، [2004]/1424، 3مج.
  - قاضيخان، فخر الدين حسن بن منصور بن محمود بن عبد العزيز الأوزجنديّ  
الفرغانيّ (1196/592): فتاوى قاضيخان. بولاق: المطبعة الكبرى الأميرية،

- ط2، 1310/[1890]، 6ج/6مج. [بهامش الفتاوى الهندية]
- كَحَالَة، عمر رضا: معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية. دمشق: المكتبة العربية، 1376-1381/1957-1961، 15مج.
  - الكَفَوِيّ، محمود بن سليمان الحنفيّ (نحو 1582/990): كُتَابُ أَعْلَامِ الْأَخْيَارِ من فقهاء مذهب النعمان المختار. مخطوطة مكتبة راغب باشا، رقمها 1041، 414 ورقة.
  - اللكنويّ، أبو الحسنات محمد عبد الحيّ بن محمد عبد الحليم الأنصاريّ (1264-1304/1848-1887): الفوائد البهية في تراجم الحنفية. عُني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني. القاهرة: مطبعة السعادة، 1324/[1909]، 13/249ص.
  - المرغينانيّ، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاريّ الحنفيّ (551-616/1156-1219): المحيط البرهانيّ في الفقه النعمانيّ. تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي. بيروت: دار الكتب العلمية، 1424/2004، 9ج/9مج.
  - مكّيّ القيسيّ، أبو محمد مكّيّ بن حمّوش أبي طالب بن محمد القيسيّ الأندلسيّ (355-437/966-1045): الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجملة من فنون علومه. تحقيق: صالح زارة [وغيره]. فاس/القاهرة: مؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع)/دار السلام، ط1، 1435/2014، 9مج.
  - المنجد، صلاح الدين: المخطوطات العربية في فلسطين. بيروت: دار الكتاب

الجديد، ط1، [1402] / 1982، 106ص.

- النسفي، أبو حفص نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل (461-1142/537-1068): زلة القارئ. دراسة وتحقيق: عمر حمدان. تصدير: أحمد شكري. عمان: دار عمّار/المكتب الإسلامي، ط1، 2017/1438، 113ص.

## ثانياً-المصادر والمراجع الأجنبية:

### References:

- Abd Al-Qadir Al-Qurahsi, Abu Muhammad Muhyuddin Muhammad Muhyuddin Abd Al-Qadir Al-Hanafi, *Al-Jawahir Al-Mudiyyah fi Tabaqat Al-Hanafiyyah*, (In Arabic), ed. Abd Al-Fattah Al-Huluw, (Cairo: Hajar, 1993), 2<sup>nd</sup> ed..
- Abu Mansur Al-Azhari, Muhammad ibn Ahmed Al-Harawi, *Tahthib Al-Lughah*, (In Arabic), (Beirut: Ihya Al-Turath Al-Arabi, 2001), 1st ed..
- Ahlwardt, Wilhelm (1243-1327/1828-1909): *Verzeichniss der arabischen Handschriften der Königlichen Bibliothek zu Berlin*. Berlin: Schade, 1887-1899, Bd. 1-10.
- Al-Andariti, Farid Al-Din Alim ibn Al-Ala Al-Hindi, *Al-Fatawa Al-Tatarkhaniyyah*, (In Arabic), ed. Sajjad Husayn, (Karachi: Idarat Al-Quran wa Al-Ulum Al-Islamiyyah, 1990).
- Al-Barmawi, Ilyas ibn Ahmed, *Imta Al-Fudala bi Tarajim Al-Qurra*, (In Arabic), (Al-Madinah Al-Munawwarah: Maktabat Al-Zaman, 2007), 2<sup>nd</sup> ed..
- Al-Bazazi, Hafith Al-Din Muhammad ibn Muhammad Al-Kardadi, *Al-Fatawa Al-Bazzaziyyah*, (In Arabic), (Bulaq: Al-Matbah Al-Kubra Al-Amiriyyah, 1890), 2<sup>nd</sup> ed..
- *Al-Faharis Al-Shamil li Al-Turath Al-Arabi Al-Islami Al-Islami Al-Mukhattat (Al-Quran wa Ulumih)*, (In Arabic), (Amman: Al-Majma' Al-Malaki Li Buhuth Al-Hadarah Al-Islamiyyah, 1986).
- *Al-Fatawa Al-Hindiyyah*, (In Arabic), (Bulaq: Al-Matbah Al-Kubra Al-Amiriyyah, 1890).

- *Al-Fihris Al-Mukhtutat Al-Arabiyyah Al-Mahfuthah fi Maktabat Al-Asad Al-Wataniyyah*, (In Arabic), (Damascus: Maktabat Al-Asad, 1993).
- *Al-Fihris Al-Shamil li Al-Turath Al-Arabi Al-Islami Al-Mukhattat (Al-Fiqh wa Usulih)*, (In Arabic), (Amman: Al-, Al-Majma' Al-Malaki Li Buhuth Al-Hadarah Al-Islamiyyah, 2004).
- Al-Hattab, Muhammad ibn Muhammad Al-Maliki Al-Maghribi, *Mawahib Al-Jalil*, (In Arabic), (Nouakchott: Dar Al-Ridwan, 2010), 1<sup>st</sup> ed..
- Ali Basha Mubarak, Ali ibn Mubarak Al-Ruji, *Al-Khutut Al-Tawfiqiyyah Al-Jadidah li Misr Al-Qahirah wa Muduniha wa Biladiha Al-Qadimah wa Al-Jadiah*, (In Arabic), (Bulaq: Al-Matbah Al-Kubra Al-Amiriyyah, 1886).
- Al-Jabarti, Abd Al-Rahman ibn Hasan, *Ajaib Al-Athar fi Al-Tarajim wa Al-Akhbar*, (In Arabic), (Cairo: Al-Matbah Al-Amirah Al-Sharqiyyah, 1904).
- Al-Kafawi, Mahmud Ibn Sulayman Al-Hanafi, *Kataib Alam Al-Akhyar min Fuqaha Mathhab Al-Numan Al-Mukhtar*, (In Arabic), (Makhtutat Maktabat Raghil Basha).
- Al-Khalil Ibn Ahmed, Abu Abd Al-Rahman Al-Farahidi, *Kitab Al-Ayn*, (In Arabic), (Beirut: Dar Ihya Al-Turath, 2001), 1<sup>st</sup> ed..
- Al-Khimi, Salah Muhammad, *Fahris Makhtutat Dar Al-Kutub Al-Thahiriyyah*, (In Arabic), (Damascus: Majma Al-Lughah Al-Arabiyyah, 1983).
- Al-Khurasani, Abu Abdullah Muhammad ibn Yusuf Al-Muqri, *Al-Qasidah Al-Khurasaniyyah*, ed. Omar Yusuf Abdul Ghani Hamdan, (Amman: Al-Maktab Al-Islami, 2017), 1<sup>st</sup> ed..
- Allaknawi, Abu Al-Hasanat Muhammad Abd Al-Hayy Ibn

Muhammad Al-Ansari, *Al-Fawaid Al-Bahiyah fi Tarajim Al-Hanafiyah*, (In Arabic), ed. Muhammad Badr Al-Din Al-Nasani, (Cairo: Matbat Al-Sadah, 1909).

- Al-Marghiyani, Abu Al-Mali Burhan Al-Din Ahmad Ibn Abd Al-Aziz Al-Hanafi, *Al-Muhit Al-Burhani fi Al-Fiqh Al-Numani*, (In Arabic), ed. Abd Al-Karim Sami Al-Jundi, (Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2004).
- *Al-Munajjid, Salah Al-Din, Al-Makhtut Al-Arabiyyah fi Filistin*, (In Arabic), (Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1982).
- Al-Nasafi, Abu Hafs Najm Al-Din Omar ibn Muhammad, *Zallat Al-Qari*, (In Arabic), ed. Omar Hamdan, ed. Ahmed Shukri, (Amman: Dar Ammar, 2017).
- *Al-Quran Al-Karim-Mushaf Al-Madinah*, (Al-Madinah Al-Munawwarah: Matbat Al-Malik Fahad, 1990).
- Al-Samani, Abu Said Abd Al-Karim ibn Muhammad Al-Tamimi, *Al-Ansab*, (In Arabic), ed. Abd Al-Rahman ibn Yahya Al-Muallimi, Muhammad Awwamah, Abd Al-Fattah Muhammad Al-Hulow, Riyadh Murad, Mutee Al-Hadith, Akram Al-Bushi, (Cairo: Maktabat Ibn Taymiyyah, 2009).
- Al-Suyuti, Abu Bakr Jalal Al-Din Abd Al-Rahman ibn Abi Bakr Al-Khudayri, *Al-Itqan*, (In Arabic), ed. Saed Al-Manduh, (Beirut: Dar Al-Fikr, 1996), 1<sup>st</sup> ed..
- Al-Suyuti, Abu Bakr Jalal Al-Din Abd Al-Rahman ibn Abi Bakr Al-Khudayri, *Bughyat Al-Wuat fi Tabaqat Al-Lughawiyin wa Al-Nuhat*, (In Arabic), ed. Muhammad Amin Al-Khanji, (Cairo: Matbat Al-Sadah, 1908).
- Al-Tahtawi, Ahmed ibn Muhammad Al-Hanafi, *Hashiyat Al-Tahtawi*, (In Arabic), ed. Muhammad Abd Al-Aziz Al-Khalidi, (Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1997), 1<sup>st</sup> ed..

- Al-Tahtawi, Ahmed ibn Muhammad Al-Hanafi, *Zallat Al-Qari*, (In Arabic), ed. Omar Yusuf Hamdan, (Beirut: Dar Ibn Hazm, 1993), 2nd ed..
- Al-Taqi Al-Ghazzi, Taqi Al-Din ibn Abdul Qadir Al-Tamimi Al-Hanafi, *Al-Tabaqat Al-Saniyyah fi Tarajim Al-Hanafiyyah*, (In Arabic), ed. Abdul Fattah Muhammad Al-Hulu, (Cairo/Riyadh, Hajar – Dar Al-Rifai, 1989), 1<sup>st</sup> ed..
- Al-Thahabi, Abu Abdillah Shams Al-Din Muhammad ibn Ahmed, *Siyar Alam Al-Nubala*. (In Arabic), ed. Shuayb Al-Arnaout, (Beirut: Muassat Al-Risalah, 1981), 1<sup>st</sup> ed..
- Al-Zayli, Muhammad ibn Muhammad ibn Al-Arif, *Zallat Al-Qari*, (In Arabic), ed. Omar Yusuf Abd Al-Ghani Hamdan, (Amman, Jamiyyat Al-Muhafathah ala Al-Quran Al-Karim, 2018).
- Al-Zirkuli, Khayr Al-Din Ibn Mahmud, *Al-Alam Qamus Tarajim Al-Rijal wa Al-Nisa min Al-Arab wa Al-Mustaribin wa Al-Mustashriqin*, (In Arabic), (Beirut: Dar Al-Ilm li Al-Malayin, 1990), 9<sup>th</sup> ed..
- Ahlwardt, Wilhelm (1243-1327/1828-1909): Verzeichniss der arabischen Handschriften der Königlichen Bibliothek zu Berlin. Berlin: Schade, 1887-1899, Bd. 1-10.
- Brockelmann, Carl (1285-1375/1868-1956): *Geschichte der arabischen Litteratur*. Leiden: E. J. Brill, Bd. 1 (1943) & Bd. 2 (1949); Suppl., Bd. 1 (1937), Bd. 2 (1938) & Bd. (1942). *GAL* > Brockelmann; *GAL S.* > Brockelmann.
- Dawud Ibn Yusuf Al-Khatib Al-Hanafi, *Al-Fatawa Al-Ghiyathiyyah*, (In Arabic), (Bulaq: Al-Matbah Al-Amiriyyah, 1903), 1<sup>st</sup> ed..
- *Faharis Makhtutat Al-Fiqh Al-Hanafi*, (In Arabic), (Dubai: Markaz Jumuah Majid, 2010).

- Haji Khalifah, Mustafa ibn Abdillah katib Halabi, *Kashf Al-Thunun*, (In Arabic), (Beirut: Ihya Al-Turath Al-Arabi, 1941-1943).
- Hamdan, Omar Yusuf Abd Al-Ghani, *Mashru Al-Masalih Al-Thani fi Al-Asr Al-Amri*, (In Arabic), (Majallat Al-Buhuth wa Al-Dirasat Al-Quraniyyah, 2007).
- Hamdan, Omar Yusuf Abd Al-Ghani, *Rasail fi Al-Wuquf Al-Mafrudah*, (In Arabic), (Majallat Mahad Al-Imam Al-Shatibi, 2010).
- Hasan Izzah, *Fahris Makhtutat Dar Al-Kutub Al-Thahiriyyah* (Ulum Al-Quran), (In Arabic), (Damascus: Al-Majma Al-Ilmi Al-Arabi, 1962).
- Haydar Hazim Saed, *Ulum Al-Quran Bayna Al-Quran wa Al-Itqan*, (Al-Madinah Al-Munawwarah: Maktabat Dar Al-Zaman, 1999).
- Husayn Muhammad Fahmi Al-Shafie, *Al-Dalil Al-Mufahris li-Alfath Al-Quran Al-Karim*, (In Arabic), (Cairo: Dar Al-Salam, 2002), 2<sup>nd</sup> ed..
- Ibn Al-Humam, Kamal Al-Din Muhammad ibn Abdul Wahid Al-Siwasi Al-Hanafi, *Fath Al-Qadir Sharh Al-Hidayah*, (In Arabic), ed. Abdul Razzaq Ghalib Al-Mahdi, (Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2003), 1<sup>st</sup> ed..
- Ibn Amir Haj, Abu Abdillah Shams Al-Din Muhammad ibn Muhammad ibn Muhammad, *Halbat Al-Muhalli wa Bughyat Al-Muhtadi fi Sharh Ghunyat Al-Mubtadi fi Al-Fiqh Al-Hanafî*, (In Arabic), ed. Ahmed ibn Muhammad Al-Ghalayini, (Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2015), 1<sup>st</sup> ed..
- Ibn Aqilah Al-Makki, Abu Abdillah Jamal Al-Din Muhammad ibn Ahmad Al-Hanafi, *Al-Ziyadah wa Al-Ihsan fi Ulum Al-Quran*, (In Arabic), ed. Muhammad Uthman, (Beirut: Dar Al-

- Kutub Al-Ilmiyyah, 2009), 1<sup>st</sup> ed..
- Ibn Bulban, Al-Amir Abu Al-Hasan Ala Al-Din Ali ibn Balban, *Al-Ihsan bi Tartib Ibn Hibban*, (In Arabic), ed. Kamal Yusuf Al-Hut, (Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1987), 1<sup>st</sup> ed..
  - Ibn Durayd, Abu Bakr Muhammad ibn Durayd, *Jamharat Al-Arab*, (In Arabic), ed. Ramzi Munir Balbaki, (Beirut: Dar Al-Ilm li Al-Malayin, 1987), 1<sup>st</sup> ed..
  - Ibn Faris, Abu Al-Husayn Ahmed ibn Faris Al-Razi, *Maqayis Al-Lughah*, ed. Abdul-Salam Muhammad Harun, (Beirut: Dar Al-Fikr).
  - Ibn Hajar Al-Asqalani, Abu Al-Fadl Shihab Al-Din Ahmed ibn Ali Al-Kinani, *Al-Durar Al-Kaminah fi Ayan Al-Miah Al-Thaminah*, (In Arabic), (Hyderabad: Matbat Al-Majlis Dairat Al-Marif Al-Uthmaniyyah, 1929-1930).
  - Ibn Nujaym, Sijar Al-Din Umar ibn Ibrahim Al-Hanafi, *Al-Nahr Al-Faiq Sharh Kanz Al-Daqaiq*, (In Arabic), ed. Ahmed Izzu Inayah, (Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2002), 1<sup>st</sup> ed..
  - Ibn Qutlubagha, Abu Al-Fida Al-Qasim ibn Qutlubagha, *Taj Al-Tarajim*, (In Arabic), ed. Muhammad Khayr Ramadan Yusuf, (Damascus/Beirut: Dar Al-Qalam, 1992), 1<sup>st</sup> ed..
  - Ibn Tulun, Abu Bakr Muhammad ibn Ali Al-Dimashqi, *Al-Tari ala Zallat Al-Qari*, (In Arabic), ed. Omar Yusuf Abd Al-Ghani Hamdan, (Beirut: Ibn Hazm, 2018), 1<sup>st</sup> ed..
  - Ismail Basha Al-Baghdadi, Ismail Ibn Muhammad Al-Babani, *Hadiyyat Al-Arifin Asma wa Athar Al-Musannifin*, (In Arabic), ed. Kilisli Rifat Bilge, (Istanbul: Matbat Wikalat Al-Marif).
  - Ismail Basha Al-Baghdadi, Ismail Ibn Muhammad Al-

- Babani, *Iyadah Al-Maknun fe Al-Thayl ala Kashf Al-Thunun*, (In Arabic), (Beirut: Ihya Al-Turath Al-Arabi).
- Kahhalaq, Umar Rida, *Mujam Al-Muallifin Tarajim Musannifi Al-Kutub Al-Arabiyyah*, (In Arabic), (Damascus: Al-Maktabat Al-Arabiyyah, 1961).
  - Makki Al-Qaysi, Abu Muhammad Makki Ibn Hammush Al-Andalusi, *Al-Hidayah Ila Bulugh Al-Nihayah fi Ilm Mani Al-Quran wa Tafsirihi*, (In Arabic), ed. Salah Zarah, (Fez, Cairo: Muassasat Al-Buhuth wa Al-Dirasat Al-Ilmiyyah, 2014).
  - Markaz Al-Dirasat Al-Quraniyyah, *Fihrisit Musannafat Tafsir Al-Quran*, (Al-Madinah Al-Munawwarah, (In Arabic), *Majma Al-Malik Fahad*, 2004).
  - Qadikhan, Fakhr Al-Din Hasan Ibn Mansur Al-Farghani, *Fatawa Qadikhan*, (In Arabic), (Bulaq, Al-Matbah Al-Kubra Al-Amiriyyah, 1890), 2<sup>nd</sup> ed..
  - Sarkis, Yusuf Ilyan, *Mujam Al-Matbuat Al-Arabiyyah wa Al-Muarrabah*, (In Arabic), (Cairo: Maktabat Al-Thaqafah Al-Diniyyah).